الأمم المتحدة

DP/FPA/2000/6

Distr.: General
6 March 2000
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

**الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠**

٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

**صندوق الأمم المتحدة للسكان**

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

## الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣

**تقرير المديرة التنفيذية**

## المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ..... ٢
ألف - الخلفية ..... ٢
باء - العملية ..... ٣
جيم - المفاهيم والتعاريف الرئيسية ..... ٦
دال - القضايا المنهجية والتنفيذية ..... ٦
ثانيا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ..... ٨
ألف - التحليل السياقي ..... ٨
باء - إطار النتائج ..... ١١
١ الغايات والمؤشرات ..... ١١
٢ النواتج والمؤشرات ..... ١٦
٣ الاستراتيجيات ..... ٢٠
جيم - الإطار المتكامل للموارد ..... ٢٥
ثالثا - الإدارة بالنتائج ..... ٣٢
رابعا - تقديم التقارير عن النتائج ..... ٣٧
خامسا الإجراء الذي سيتخذه المجلس التنفيذي ..... ٣٩

250300 250300 00-33226 (A)

## أولا - مقدمة

١ - استجابة لمقرري المجلس التنفيذي ٢٤/٩٨ و ٥/٩٩، تقدم المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي الموافقة على الإطار التمويلي المتعدد السنوات الأول لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وسيسهم الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى حد كبير في زيادة مشاركة الصندوق في التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/RES/S-21/2)، التي تقررت في تموز/يوليه ١٩٩٩ في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لاستعراض المؤتمر وتقييمه بعد خمس سنوات. ويُلزم برنامجا العمل العالميان المذكوران الصندوق وشركاءه بتحسين مستوى معيشة شعوب العالم، مع إيلاء اهتمام خاص لمعالجة مسائل السكان والتنمية، والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين[1]. ويتفانى الصندوق في الاضطلاع بدوره القيادي في هذه العملية، وهو دور لا يقتصر على معالجة المسائل الفنية فحسب بل يشمل أيضا حشد مزيد من الموارد لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية. ويدرك الصندوق أن موارده محدودة، لكنه مقتنع بأن اتباع نهج يركز على النتائج ويشجع الشراكات التي تركز أيضا على النتائج، يعززه في وضع برامجه والاضطلاع بمهام إدارته ويقدم أيضا إطارا مقنعا لاجتذاب المزيد من الموارد على أساس دائم وقابل للتنبؤ. ويعول الصندوق على أعضاء المجلس التنفيذي للاضطلاع بنصيبهم إزاء التحدي المطروح أمامه، عن طريق توفير الدعم السياسي والموارد المالية اللازمة التي تمكنه من النجاح في تنفيذ إطاره التمويلي المتعدد السنوات الأول.

## ألف - خلفية

٢ - في المقرر ٥/٩٩ الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ أكد المجلس مرة أخرى مقرره ٢٤/٩٨ الذي اتخذه من قبل وطلب فيه من الصندوق أن يضع إطارا تمويليا متعدد السنوات يشمل دمج الأهداف البرنامجية والموارد والميزانية والنتائج، بغية زيادة الموارد الأساسية. وأحاط المجلس التنفيذي علما مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية (DP/FPA/1999/CRP.2) الذي أبرزت فيه النهج الذي يتبعه الصندوق في إطار التخطيط والإدارة والتمويل المتعدد السنوات، وطلب المجلس التنفيذي إلى المديرة التنفيذية مواصلة

(١) أدخل صندوق الأمم المتحدة للسكان مسألة المساواة بين الجنسين في الإطار التمويلي المتعدد السنوات باعتبارها هدفا يمكن قياسه موضوعيا، مع الإقرار بأن تحقيق الإنصاف بين الجنسين، أي معاملة المرأة والرجل بعدل وتجرد، خطوة لا بد منها لتحقيق هذه المساواة.

العمل على وضع الإطار وأن تعرض على المجلس في دورته العادية الأولى في عام ٢٠٠٠ الإطار التمويلي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ووافق المجلس التنفيذي لاحقا على تقديم الإطار في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠. وبغية التواؤم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعتزم الصندوق استخدام مصطلح ''الإطار التمويلي المتعدد السنوات'' بدلا من إطار التخطيط والإدارة والتمويل المتعدد السنوات.

٣ - والإطار التمويلي المتعدد السنوات إطار متماسك يقوم على نتائج تنظيمية واضحة ومجموعة من المؤشرات تتقصى التقدم المحرز على طريق تحقيق تلك النتائج. وتشمل السمات الأساسية التي تميز الإطار التمويلي المتعدد السنوات الرصد والتقييم الدائمين اللازمين لتحديد استراتيجيات البرامج والإدارة الأكثر فعالية، وتحسين الأداء عن طريق الإفادة من هذه المعارف. ويشتمل الإطار التمويلي المتعدد السنوات على الاحتياجات من الموارد لتحقيق النتائج المرجوة. ويتيح هذا الإطار للصندوق فرصة الإسراع بالانتقال إلى نهج يركز على النتائج وهو عملية بدأت بالفعل. ويمثل الوضوح في تحديد الأولويات التنظيمية، التشديد المتزايد على الفعالية التنظيمية، وتحسين أسلوب متابعة أداء الصندوق وتقديم التقارير بشأنه، مسائل تسهم في تقديم بيان أكثر دقة عن الاحتياجات من الموارد واستخدامها، ويؤمل منها أن تشجع على وضع نظام تمويلي أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر ميلا إلى الاستقرار.

٤ - ووفقا للمقرر ٢٤/٩٨، يستند الإطار التمويلي المتعدد السنوات المعروض في هذا التقرير إلى المبادئ التالية:

(أ) يحافظ الإطار هذا على ترتيب الأولويات وعلى ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الذي يحدده المجلس التنفيذي؛

(ب) لا يفرض الإطار أية مشروطية ولا يفضي إلى إلحاق الضرر بالأولويات أو إحداث تغيير في النظام الحالي لتخصيص الموارد؛

(ج) يتفق تخصيص الموارد الأساسية الإضافية التي يمكن تعبئتها من خلال الإطار التمويلي المتعدد السنوات مع المبادئ التوجيهية للبرمجة التي يحددها المجلس التنفيذي، مع الحرص على منح الأولوية للبرامج.

## باء - العملية

٥ - عقب اعتماد المقرر ٥/٩٩، أنشأت المديرة التنفيذية في حزيران/يونيه ١٩٩٩ مكتبا جديدا للإدارة بالنتائج أُلحق بمكتب المديرة التنفيذية. وتتمثل ولاية المكتب في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نهج يقوم على أساس النتائج وتوفير الدعم له داخل الصندوق، وتنسيق

وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتقديم الاقتراحات المتعلقة بتطبيقه في سياق الانتقال إلى الإدارة القائمة على أساس النتائج في الصندوق. ويقر الصندوق بامتنان بالدعم المالي الذي قدمته الدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة إلى هذا العمل. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، أُنشيء فريق استشاري مشترك بين الشُعب معني بالإدارة والنتائج ليحل محل الفريق العامل المشترك بين الشُعب الذي استحدث النهج الأولي للإطار التمويلي. ويعمل الفريق الاستشاري الذي يرأسه نائبا المديرة التنفيذية للصندوق ويتألف من مدراء من جميع شُعب المقر كهيئة تعنى بتقديم المشورة والمعونة لمكتب الإدارة بالنتائج، وكفالة الفهم والالتزام التامين من جانب إدارة الصندوق وموظفيه وشركائه في جعل نهج الإدارة بالنتائج نظاما مستقرا.

٦ - ولكفالة استجابة الإطار التمويلي المتعدد السنوات لواقع الحال الذي تعيشه البلدان المشمولة بالبرامج، وعدم إضافة أعباء جديدة على الجهات النظيرة الوطنية أو على موارد الصندوق التي يشتد الطلب عليها أصلا، اضطُلع بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بدراسات جدوى في خمسة بلدان[٢] لتقييم ما في المكاتب القطرية من مكامن القوة والعوائق، وتقدير الاحتياجات اللازمة لبناء القدرات، وذلك في سياق تطبيق الإطار التمويلي المتعدد السنوات واتباع نهج الإدارة بالنتائج. وشملت هذه الدراسات بحث ما يلي بصفة خاصة: (أ) تطبيق نهج الإطار المنطقي القائم على النتائج في تخطيط البرامج وإدارتها وهو ما يمثل عنصرا أساسيا في وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛ (ب) مدى توافر بيانات الرصد وإمكانية الحصول عليها؛ (ج) الاحتياجات المستقبلية فيما يتعلق ببناء القدرات. وخلصت الدراسات إلى أنه يلزم وقت طويل لإنشاء نظام مرض للمعلومات، ولتعزيز قدرة الموظفين والشركاء المحليين على تطبيق هذا النهج. كما أكدت نتائج الدراسات أهمية التعاون داخل البلدان بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى في مجال تقاسم تجارب الأطراف الأخرى والتعلم منها، وتحديد النتائج والمؤشرات المشتركة ووضع قاعدة مشتركة للبيانات.

٧ - ونُسقت عملية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات مع عملية تحديد أولويات برامج الصندوق المقترح تنفيذها في المستقبل استجابة لنتائج استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وبينما ينعكس إطار النتائج المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات بشكل واضح في أولويات برامج الصندوق المذكورة، سيناقش التقرير المقرر تقديمه إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠ (استجابة للمقرر ١٨/٩٩) هذه الأولويات

(٢) اضطُلع بدراسات الجدوى المذكورة في بوركينا فاصو وجمهورية تنزانيا المتحدة في منطقة أفريقيا؛ والسودان في منطقة الدول العربية وأوروبا؛ وسري لانكا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ونيكاراغوا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

باستفاضة أكبر. وتشتمل المدخلات الأخرى التي ستقدم للإسهام في وضع الإطار التمويلي على ما يلي:

(أ) مراجعة جميع الأطر المنطقية القائمة للبرامج القطرية وللبرنامج المشترك بين الأقطار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، لبلورة القائمة الأولية لأهداف الصندوق ونواتجه ومؤشراته؛

(ب) عقد حلقة دراسية دولية لتقاسم نتائج دراسات الجدوى واستعراضها، والنظر في وضع توصيات بشأن الصيغة النهائية للإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

(ج) إنشاء فريق لإجراء المناقشات الكترونيا وإعداد صفحة لمكتب الإدارة بالنتائج على شبكة الإنترنت التابعة للصندوق لكفالة نشر المعلومات وتبادل الآراء داخل الصندوق على أوسع نطاق ممكن؛

(د) إنشاء عملية لتخطيط القوى العاملة تكون موازية، ولكن مرتبطة، مع استعراض حالة الموارد البشرية للصندوق وتعزيزها.

٨ - لقد أصبحت عملية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات عملية تعليمية للصندوق، إذ أنها تشتمل على التشاور عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، للاستزاده من خبراتها على صعيدي المقر والمكاتب القطرية ومن أجل مواءمة هذه العملية قدر الإمكان. وقد أفادت اليونيسيف من المساعدة التقنية التي شملت خدمات خبير استشاري قام أيضا بتقديم المشورة إلى اليونيسيف والبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بوضع الإطار الخاص بكل منهما. كما أفاد الصندوق من خبرة الوكالات الإنمائية الثنائية، لا سيما الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وكان للدعم والمشورة اللذين قدمهما أعضاء المجلس التنفيذي قيمة فائقة في إعطاء عملية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات شكلها واتجاهها. وثمة قاسم مشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي واليونيسيف بالنسبة لوضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وهو تحسين تنظيم البرامج والأداء والمساءلة عند تقديم المساعدة إلى البلدان المشمولة بالبرامج فضلا عن حشد الموارد. وعلى الرغم من التزام الوكالات بالمبادئ والمتطلبات المذكورة في مقررات كل من مجالسها التنفيذية، اتبعت كل وكالة منها نهجا طفيف الاختلاف في وضع إطارها بما يتفق مع هيكلها التنظيمي ومستوى مواردها المالية والبشرية، وطبيعة عملها ونطاقه، ونهجها في الإدارة وطرائق التنفيذ.

## جيم – المفاهيم والتعاريف الرئيسية

٩ – يعرِّف صندوق الأمم المتحدة للسكان **النتيجة** بأنها تغير في الحالة قابل للوصف أو القياس يشتق من العلاقة بين السبب والأثر[٣]، ويتحدد في تدرج هرمي للنتائج ينبني على هذه العلاقة. ويمثل هذا التعريف تنقيحا للتعريف المقترح في النهج الأولي للإطار التمويلي المتعدد السنوات، من أجل كفالة اتساقه مع التعريفات المستخدمة في سائر وكالات الأمم المتحدة والوكالات الثنائية ومع الأطر المنطقية.

١٠ – ويشمل الإطار التمويلي المتعدد السنوات النتائج الرئيسية التي يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحقيقها من خلال جهوده في جميع أنحاء العالم وذلك على مستويين هما: الغايات والنواتج. وينوي الصندوق إعداد تقاريره على هذين المستويين. وتعرف **الغاية** بأنها حالة أساسية للرعاية تستهدف الأفراد، والأسر، والمجتمعات. وهي أعلى نتائج التدرج الهرمي التي يسهم الصندوق في إنجازها من خلال عمله. أما **النواتج** فهي النتائج المحددة بفترة زمنية معينة والتي يعتبر الصندوق مسؤولا عن تحقيقها عبر برامجه وسائر أنشطته، وتساهم مباشرة في الوصول لغاياته. وقد انبثقت قائمة النواتج المنتقاة المشمولة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات باعتبارها النواتج الأكثر شيوعا في الأطر المنطقية للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تعكس الأولويات الاستراتيجية الرئيسية في عمل الصندوق في مختلف أنحاء العالم[٤]. وليس الغرض من قائمة النواتج أن تكون حصرية وينبغي أن تتيح للبرامج القطرية الاستجابة للأولويات والفرص الوطنية والحالات الطارئة عند ظهورها.

## دال – القضايا المنهجية والتنفيذية

١١ – تمثلت القضية المنهجية الأولى التي صودفت عند إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات في مسألة عزو المسؤولية. ومن المفهوم تماما أن أي تحرك في المؤشرات على مستوى الغايات يمكن أن يعزى بشكل جزئي فقط لعمل الصندوق، لأن الغايات حسب تعريفها ليست حكرا على وكالة أو نظام واحد بعينه. ويتطلب تحسين الأحوال الأساسية بذل جهود متسقة من قبل كل قطاعات المجتمع ووكالات التنمية المختصة. وحتى على مستوى النواتج،

---

(٣) تستخدم الوكالة الكندية للتنمية الدولية هذا التعريف.

(٤) يحدد الإطار المنطقي ثلاثة مستويات للنتائج: الغاية، والغرض، والناتج. وتختلف النتائج على مستوى الغرض وهو مستوى للنتائج يتمركز ما بين الغايات والنواتج اختلافا كبيرا فيما بين البلدان تبعا لاختلاف سياقات البرمجة. ورغم عدم إدراج النتائج على مستوى الغرض في تقارير الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإنها ستظل عناصر مهمة في سلسلة نتائج البرامج القطرية والبرامج المشتركة بين الأقطار لأغراض البرمجة وإدارة الأداء.

فإن حجم مساعدة الصندوق للبلدان وحقيقة أن العديد من البرامج ينفذ وطنيا يعني أن النتائج لا يمكن أن تعزى جميعها لعمل الصندوق وحده. ويقر الصندوق بدور الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الشركاء على هذا الصعيد. بيد أن هناك اتفاق عام داخل الصندوق، وضعا بعين الاعتبار قيادته ودوره في الدعوة، بوجود نواتج يمكن أن يكون الصندوق مسؤولا عنها، حتى وإن لم تكن ممولة تمويلا كاملا من قبله. وقد أختيرت مؤشرات النواتج بعناية لكي تعكس مجالات العمل التي يساهم الصندوق بنسبة كبيرة بمساعداته فيها، ولذلك يمكن أن يتوقع الصندوق أن يكون له الأثر الأكبر في حركة تلك المؤشرات.

١٢ - ويمثل توافر البيانات تحديات منهجية وتنفيذية. فغياب البيانات الأساسية بشأن مؤشرات النواتج وبعض الغايات يشكل صعوبة في توضيح التقدم في تحقيق النتائج، خاصة في السنوات القليلة الأولى للإطار التمويلي المتعدد السنوات. ومن المتوقع لذلك، إعطاء الأولوية لإنشاء البيانات الأساسية خلال السنوات الأولى. وسيبذل جهد متوازن لبناء قدرات على الصعيد القطري في مجال جمع البيانات، وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها، من أجل تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات تنفيذا كاملا، دون فرض عبء لا داعي له على المكاتب القطرية للصندوق ونظائرها الوطنية.

١٣ - وينطوي التجميع البسيط للبيانات من البلدان لأغراض إعداد التقارير على مشكلة. فمساعدة الصندوق في معظم البلدان تغطي أقاليم ومقاطعات مختارة ولا يمكن من ثم الحصول على تجميعات وطنية للبيانات المتاحة من البرامج التي يدعمها الصندوق. كما أن التنوع الحاصل بين البلدان في مدى توافر البيانات ونوعيتها يجعل التجميع العالمي أمرا مستحيلا في معظم الظروف. وستبذل الجهود لتقديم تقارير على مستويات التجميع بالنسبة للمؤشرات التي تكون بياناتها رفيعة النوعية وقابلة للمقارنة. ولا بد من إدراك أن البيانات المجمعة على الصعيد العالمي تعكس بدرجة بالغة الحساسية أي تحرك في المؤشرات في عدد قليل من البلدان الكبيرة. كذلك، يسدل التجميع البسيط للبيانات ستارا على ما قد يكون قد تحقق من تقدم كبير في بلدان تعتبر الأكثر بعدا عن تحقيق غايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولذلك، سيجري عند إعداد التقارير المتعلقة بمؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات، صياغة الغايات والنواتج، في معظم الحالات، تحت عبارة ''عدد البلدان التي'' حدثت فيها زيادة أو نقصان في قيمة المؤشرات المختارة.

## ثانيا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٠–٢٠٠٣

١٤ – يتكون الإطار التمويلي المتعدد السنوات من عنصرين مترابطين: (أ) إطار للنتائج؛ (ب) وإطار متكامل للموارد. وستركز المساعدة التي يقدمها الصندوق للبلدان خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣ على إنجاز النتائج الموجزة في الإطار المعني بالنتائج، من خلال تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة. ويعتمد مدى النتائج التي ستحقق على مستوى الموارد ومدى إمكانية التنبؤ بها وكذلك على مستوى الأداء. ويقدم إطار الموارد سيناريوهين محتملين لمتطلبات الموارد، ويعتبر السيناريو الثاني الأكثر إقناعا لأنه يسمح بزيادة تنفيذ التزامات الصندوق بموجب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، ويعجل بتحقيق النتائج التنظيمية. ويقدم الفرع الثاني من هذا التقرير تمهيدا موجزا بشأن التحليل السياقي، ثم يناقش العناصر المكونة للإطار التمويلي المتعدد السنوات. ويركز الفرع الثالث من التقرير على الإدارة بالنتائج ويوضح كيفية تقوية النظم لتحسين البرمجة الداخلية للصندوق وإدارة الأداء فيه. ويقترح الفرع الرابع نظاما لإعداد التقارير التي ترفع للمجلس التنفيذي عبر تقرير المديرة التنفيذية السنوي، ويوضح التوقيت المحتمل للتقارير السنوية للإطار التمويلي المتعدد السنوات وتقريره الذي يقدم كل أربع سنوات. ويقدم الفرع الخامس ملاحظة مفادها أن المجلس التنفيذي قد يرغب في اتخاذ مقرر بناء على المعلومات الواردة في التقرير.

### ألف – التحليل السياقي

١٥ – في عام ١٩٩٩، تجاوز عدد سكان العالم ستة بلايين نسمة يعيش ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية. ويقدر أن مجموع سكان العالم في عام ٢٠١٥ سيتراوح بين ٦,٩ و ٧,٤ بليون نسمة، رهنا بنوعية وحجم الإجراءات المتخذة خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة في مجالي السكان والصحة الإنجابية، كما أن الاستقرار السكاني لن يتحقق لخمسين سنة أخرى على الأقل[٥]. وتحدث أعلى معدلات زيادة السكان المستمرة في أكثر بلدان العالم فقرا حيث تحصل النساء على أقل فرص التعليم والخدمات الصحية والموارد الاقتصادية. وفي عام ١٩٩٨، بلغ متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة الواحدة ١,٦ طفل في البلدان الأكثر تقدما، و ٣ أطفال في البلدان الأقل تقدما، و ٥,١ أطفال في أقل البلدان نموا[٦]. ويقر

(٥) مقترحات تتعلق بالإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/1999/PC/4).

(٦) توقعات السكان في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩.

برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأن الجهود المبذولة لإبطاء معدلات النمو السكاني، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق التقدم الاقتصادي، يعزز بعضها البعض، ويؤكد الحاجة لإدماج الشواغل السكانية دمجا كاملا في عملية التنمية واستراتيجيات القضاء على الفقر من أجل تحقيق الغاية الرئيسية المتمثلة في تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمقبلة. ولم يكن التقدم الحاصل في خفض معدلات الفقر متوازنا، وبقي الرقم المطلق للفقراء عاليا وتجاوز ١,٣ بليون نسمة[٧] .

١٦ - وقد أوضح الاستعراض الخمسي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية النتائج الإيجابية التي تحققت في بعض البلدان في كافة مناطق العالم، وألقى الضوء على المجالات الرئيسية، بما فيها الصحة الإنجابية، التي تحتاج إلى منحها مزيد من الاهتمام. ويقدر أن يزيد بنسبة ٢٣ في المائة عدد النساء في سن الإنجاب في البلدان النامية، بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥[٨]. ويشير ذلك إلى النمو السريع والكبير في العدد المحتمل لمستخدمي خدمات الصحة الإنجابية. ويتوقع أيضا أن تُزيد المعلومات وجهود الدعوة من تحسين مستوى طلب الأفراد على الخدمات ذات النوعية الجيدة. وإذا لم تتوافر مجموعة من لوازم منع الحمل لمقابلة هذا الطلب المتزايد، قد تحدث زيادة كبيرة في معدلات الإجهاض غير المأمون، وهو عامل رئيسي يسهم في زيادة معدلات اعتلال الأمهات ووفياتهن. وبينما تأخذ معدلات وفيات الأطفال في الانخفاض في معظم أنحاء العالم على وجه التقريب، مما يعكس اتفاقا عريضا على استراتيجيات تشمل توفير قدر أكبر من الحلول الطبية والتكنولوجية، بقيت معدلات وفيات الأمهات عالية بصورة غير مقبولة في بلدان عديدة. وقد دعت المشاكل المتعلقة بالقياس الدقيق لمعدلات وفيات الأمهات البلدان المشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية باستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ إلى الاتفاق على استخدام نسبة الولادات التي تشرف عليها قابلات ماهرات كمؤشر لرصد التقدم نحو تحقيق غايات المؤتمر الدولي بشأن تخفيض معدلات وفيات الأمهات. واتفق على أن تبلغ نسبة الولادات التي تشرف عليها قابلات ماهرات ٨٠ في المائة من مجموع الولادات على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٠٥. واعتمادا على أحدث البيانات، فإن النسبة الحالية تبلغ ٥٨ في المائة على مستوى العالم وفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية. ويشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تحديا رئيسيا للتنمية. ويعيش أكثر من ثلاثين مليون نسمة وهم يحملون فيروس نقص المناعة

---

(٧) استعراض وتقييم التقدم الذي أحرز في تحقيق غايات وأهداف تقرير عام ١٩٩٩ لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩.

(٨) أجري الحساب على أساس توقعات السكان في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩.

البشرية/الإيدز، منهم ٩٠ في المائة في البلدان النامية. وقد أدى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى زيادة معدلات الوفيات في العديد من البلدان وأصبح يمثل السبب الرئيسي للوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء[٩]، حيث كانت الشابات هن الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس. ومن بين الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها الدورة الاستثنائية اتخاذ معدلات الإصابة بالفيروس بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما باعتبارها مؤشرا مرجعيا على تحقيق غاية تخفيض انتشار الوباء في هذه الفئة العمرية بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

١٧ - وبسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في الماضي، يوجد في العالم الآن أكثر من بليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، وهي أكبر مجموعة عرفها العالم في تاريخه في هذه الفئة العمرية[١٠]. وقد مثلت مواجهة الحاجات العاجلة للمراهقين أحد الشواغل ذات الأولوية خلال استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، ودعيت البلدان من جديد لتخفيض عدد حالات حمل المراهقات، دون تحديد هدف رقمي معين. وفي الوقت الحاضر، يختلف اختلافا كبيرا بين البلدان الغنية والفقيرة عدد المواليد الأحياء لكل ١ ٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما وتبلغ هذه النسبة ١٢٨ في أقل البلدان نموا و ٣١ في المناطق الأكثر تقدما[١١].

١٨ - ولا تزال سيطرة الاتجاهات والممارسات الاجتماعية والثقافية التي تميز ضد النساء وتسعى إلى إخضاعهن تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين. وينتشر العنف ضد المرأة والطفلة، ولكنه يمثل ممارسة ترتكب غالبا في الخفاء، مما يجعل قياسها بدقة أمرا شديد الصعوبة. ويشير تقرير صدر مؤخرا بعنوان ''إنهاء العنف ضد المرأة''[١٢] إلى وجود امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم تعرضت للضرب، أو أجبرت على ممارسة الجنس، أو أسيئت معاملتها بصورة ما خلال حياتها. وقد يؤدي مثل هذا العنف، في جملة أمور إلى الإصابة بأمراض النساء، والإجهاض غير المأمون، وتعقيدات الحمل، وحالات الإجهاض والتهابات الجهاز التناسلي. وفي العديد من البلدان تؤدي الزيجات المبكرة، التي تسبب الحمل

---

(٩) بيان قدمته د. غروهارلم برونتلاند، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إلى المجلس التنفيذي، الدورة ١٠٥، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

(١٠) توقعات السكان في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩.

(١١) توقعات السكان في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨، والأنماط العمرية للخصوبة: تنقيح عام ١٩٩٨، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩.

(١٢) لوري هايس وماري اليزبيرغ وميغين غوتيمويلر، **إنهاء العنف ضد المرأة**، التقارير السكانية المجموعة لام رقم ١١، كلية الصحة العامة، جامعة جونز هوبكنز، بالتيمور، برنامج المعلومات السكانية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

المبكر بصفة عامة، ليس فقط إلى تقصير فترة تعليم النساء، بل ترتبط بالمستويات العالية لمعدلات اعتلال الأمهات ووفياتهن. وقد حث استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ البلدان للعمل من أجل القضاء على العنف ذي البُعد الجنساني وسائر الممارسات الضارة، بما فيها ختان الإناث. واتفق الاستعراض كذلك على ضرورة خفض معدل أمية النساء والفتيات المسجل في عام ١٩٩٠ بمعدل النصف في عام ٢٠٠٥، وأن تكون النسبة الصافية لقيد الأطفال من الجنسين بالمدارس الابتدائية ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

## باء – إطار النتائج

### ١ – الغايات والمؤشرات

١٩ – **الأهداف** – أوتي صندوق الأمم المتحدة للسكان بيان مهمة واضح وأولويات برنامجية مركزة توفر قاعدة غاية في القوة لإطار ونهج مبنيين على النتائج. وينص برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يقوم الصندوق فيه بدور الوكالة الرائدة المنفذة، على مبادئ وغايات رئيسية واضحة في مجالي السكان والصحة الإنجابية. وتم تأكيد هذه الغايات في الاستعراض الذي أجري بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر. ويبرز بيان مهمة الصندوق، الذي أقره المجلس التنفيذي في المقرر ٢٨/٩٦، التزام الصندوق بمساعدة البلدان في معالجة قضايا الصحة الإنجابية والقضايا السكانية. وتعكس الغايات المختارة للإطار التمويلي المتعدد السنوات المجالات البرنامجية الرئيسية الثلاث للصندوق التي أقرها المجلس التنفيذي في المقرر ١٥/٩٥، وهي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والسكان والتنمية؛ والدعوة، مع اعتبار أن القضايا الجنسانية تمثل بعدا مشتركا في جميع البرامج.

٢٠ – واقترحت الغايات الثلاث التالية بوصفها الغايات التنظيمية للصندوق. وهي تمثل النتائج التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها إلى جانب الشركاء الآخرين وتشمل: (أ) أن يتمتع كل زوج وكل فرد بصحة إنجابية جيدة، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، طوال حياته؛ (ب) أن يقوم توازن بين الديناميات السكانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ج) وأن تتحقق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وترتبط هذه الغايات الثلاث ببعضها ارتباطا وثيقا ويدعم بعضها بعضا. فالمساواة بين الجنسين، على سبيل المثال، أمر أساسي لتعزيز الصحة الإنجابية الجيدة، والصحة الإنجابية لا غنى عنها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢١ – ولا تعكس بيانات الغايات الثلاث للصندوق غايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي أعيد تأكيدها في استعراض السنوات الخمس للمؤتمر فحسب، بل تعكس أيضا الأهداف الأساسية التي حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى المعقودة مؤخرا،

بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥. والأهم من ذلك كله أن غايات الصندوق تسهم في القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة لجميع السكان وهما من الأهداف الجامعة التي تتشارك فيها جميع منظمات الأمم المتحدة.

٢٢ - **المؤشرات** - المؤشرات هي وحدات القياس التي تساعد في تحديد أو وصف كمية النتائج المحرزة وفي رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الغايات. ومن المهم مراعاة أن المؤشرات المختارة لن توفر وحدها صورة كاملة عن التقدم المحرز. فهي تدل فقط على ما إذا كان يجري تحقيق نتيجة معينة أم لا، ولا بد من التحليل النوعي لفهم طبيعة التقدم المحرز ذاتها. وتشمل المؤشرات المختارة للإطار التمويلي المتعدد السنوات المؤشرات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المطبقة في نظام توزيع موارد الصندوق على البرامج القطرية (وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٦)، باستثناء المؤشر المتعلق بالحصول على الخدمات الصحية الأساسية، الذي تقوم الوكالات الدولية الآن بتنقيح التعريف المتعلق بتنفيذه[١٣]. وتنعكس المؤشرات القياسية المشمولة بالإجراءات الأساسية لاستعراض السنوات الخمس للمؤتمر في مؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ويرد معظمها على مستوى الغايات، في حين سيكون ممكنا تتبع المؤشرات المتعلقة بالخدمات على مستوى النواتج. وقد استعرضت مؤشرات التقييمات القطرية المشتركة والمؤشرات التي وضعتها فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية من أجل ضمان تماشي الإطار التمويلي المتعدد السنوات مع عملية إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية. وحيثما أمكن ستجري الاستفادة في مؤشرات الغايات من مصادر البيانات الدولية القائمة والبيانات الأساسية والأغراض المقررة. ويسلم الصندوق بأن بعض المؤشرات، بما فيها العديد من المؤشرات المقترحة في الإجراءات الأساسية لاستعراض السنوات الخمس لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، ستحتاج من الصندوق وغيره من الوكالات المعنية

---

(١٣) تشمل المؤشرات ذات الصلة بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المطبقة في نظام توزيع موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان على البرامج القطرية: الولادات التي يشرف عليها موظفون صحيون مدربون (نسبة مئوية)؛ ومعدل انتشار استعمال وسائل منع الحمل (١٥-٤٤) (نسبة مئوية)؛ والحصول على الخدمات الصحية الأساسية (نسبة مئوية)؛ ومعدل وفيات الرضع (لكل ١ ٠٠٠)؛ ومعدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ٠٠٠)؛ والمعدل الإجمالي لالتحاق الإناث بالدراسة في المرحلة الابتدائية (نسبة مئوية)؛ ومعدل إلمام الأمهات البالغات بالقراءة والكتابة (نسبة مئوية). وفي الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ولأغراض إبراز المؤشرات القياسية لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، استعيض عن مؤشر معدل انتشار استعمال وسائل منع الحمل بالاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة (نسبة مئوية)، واستعيض عن مؤشر المعدل الإجمالي لالتحاق الإناث بالدراسة في المرحلة الابتدائية بالفجوة القائمة بين الجنسين فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية. كما يرد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات مؤشر جديد من المؤشرات القياسية لاستعراض المؤتمر + ٥، فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ببذل جهود لجمع وتحليل بيانات خاصة بهذا الشأن. وستستعرض المؤشرات بانتظام من أجل زيادة دقتها وتحسينها في سياق مواصلة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى عملها المشترك بشأن وضع المؤشرات.

٢٣ - ويحدد الجدول ١ الوارد أدناه الغايات والمؤشرات على مستوى الغايات التي اختيرت للإطار التمويلي المتعدد السنوات الأول للصندوق. ويحدد الجدول ٢ النواتج والمؤشرات المختارة على مستوى النواتج.

**الجدول ١: غايات ومؤشرات صندوق الأمم المتحدة للسكان**

| | الغايات | | مؤشرات الغايات[أ] |
|---|---|---|---|
| (١) | تمتع جميع الأزواج، والأفراد بصحة إنجابية جيدة طوال حياتهم، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية | (أ) | انخفاض الاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة |
| | | (ب) | انخفاض معدل وفيات الأمهات |
| | | (ج) | زيادة نسبة الولادات التي تشرف عليها قابلات مؤهلات |
| | | (د) | انخفاض عدد الولادات بين المراهقات[ب] |
| | | (هـ) | انخفاض عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما[ج] |
| | | (و) | انخفاض معدل وفيات الرضع |
| | | (ز) | إنشاء آليات وطنية لرصد العنف الجنسي وتخفيضه |
| (٢) | قيام توازن بين الديناميات السكانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية | (أ) | العمر المتوقع عند الولادة حسب نوع الجنس |
| | | (ب) | المعدلات السنوية للنمو السكاني ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي |
| (٣) | تحقق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | (أ) | تضييق الفجوة القائمة بين الجنسين فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية |
| | | (ب) | زيادة معدل إلمام البالغات بالقراءة والكتابة |
| | | (ج) | زيادة نسبة البرلمانيات |

(أ) لأغراض إعداد تقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات، سيجري بيان عدد البلدان التي حدث فيها بعض التحرك الإيجابي في المتغيرات.

(ب) ستستعمل بيانات شعبة الأمم المتحدة للسكان عن عدد الولادات لكل ١ ٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة.

(ج) ستستعمل بيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بشأن حالات الإصابة بالفيروس لدى الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما.

٢٤ - وتتصل الغاية الأولى المذكورة أعلاه بالمجال الأساسي لعمل الصندوق وتعكس التحول الحاصل في الصندوق منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية صوب تحقيق رؤية شاملة للصحة الإنجابية تشمل زيادة نوعية خدماتها وتوفرها ونطاقها، وتهيئة بيئة مواتية لتحسين الصحة الإنجابية. ويحث برنامج عمل المؤتمر جميع البلدان على ضمان تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية على جميع الأزواج والأفراد في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. ويُخصص جزء كبير من المساعدات التي يقدمها الصندوق إلى البلدان من أجل تحقيق هذا الهدف. وتسعى مؤشرات الغايات المختارة للإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى إبراز الطبيعة الشاملة للصحة الإنجابية. فخفض الاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، وهو من مؤشرات الإجراءات الأساسية لاستعراض السنوات الخمس للمؤتمر، يعتبر أحد مجالات عمل الصندوق الهامة، بما في ذلك شراء وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات. وتسهم الحيلولة دون وقوع الحمل غير المرغوب فيه في تقليل عمليات الإجهاض غير المأمونة، وهي من الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات. ويعتبر معدل وفيات الأمهات من المؤشرات القياسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويرد في قائمة مؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وتبذل جهود متواصلة لتحسين طريقة قياس هذا المعدل. وفي غضون ذلك، تشرع جميع الوكالات، بقيادة منظمة الصحة العالمية، في استعمال مؤشر العملية المتمثل في نسبة الولادات التي تشرف عليها قابلات مؤهلات في رصد التقدم المحرز في خفض معدل وفيات الأمهات. وقد أبرز الاستعراض والتقييم اللذين أجريا بعد خمس سنوات من انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الحاجة الملحة إلى تلبية احتياجات المراهقين في مجال الصحة الإنجابية. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتلبية تلك الاحتياجات، وسيتضمن إطار النتائج مؤشرين عن الصحة الإنجابية للمراهقين، أحدهما عن عدد الولادات لدى المراهقات والآخر عن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. أما معدل وفيات الرضع فهو من المؤشرات القياسية المتفق عليها في برنامج عمل المؤتمر. ويستند اختيار مؤشر بشأن العنف الجنسي بحيث يشتمل على جزء كبير من العنف ذي البعد الجنساني، إلى التسليم بأن هذا العنف، أو التهديد به، له صلة مباشرة بالصحة الإنجابية للمرأة. وسوف تبذل الجهود على الصعيد القطري لتحديد وجمع البيانات على أساس مؤشر للعنف الجنسي يقوم على الأدلة، لكنه نظرا للافتقار إلى إمكانية مقارنة هذه البيانات، فلن يجري الإبلاغ عنها على مستوى المنظمات. وسيجري وضع تعريف تشغيلي لآلية تعنى برصد هذا العنف حتى يمكن تتبع التقدم المحرز والإبلاغ عنه على نحو أفضل.

٢٥ - وتمثل الغاية الثانية للإطار التمويلي المتعدد السنوات مجالا أساسيا آخر من مجالات عمل الصندوق. فبرنامج عمل المؤتمر يعترف صراحة بالروابط بين السكان والجوانب

الأخرى للتنمية. ومن أجل تحقيق توازن بين ديناميات السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يطلب لبرنامج العمل إلى البلدان نشر الوعي العام بالعلاقات القائمة بين السكان والفقر، والإنصاف والمساواة بين الجنسين، والصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والبيئة، والتصدي لهذه المسائل بطريقة شاملة. إن العمر المتوقع عند الولادة مؤشر أساسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الصحية للسكان ويعكس العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أنه على صلة وثيقة بمتغيرات ديمغرافية أخرى، ولا سيما معدل النمو السكاني. فمعدل النمو السكاني ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشران يسهل الحصول عليهما ويساعدان في إيجاد توازن بين السكان والتنمية.

٢٦ - وتعكس الغاية الثالثة للإطار التمويلي المتعدد السنوات التزام الصندوق الشديد بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي غاية يسعى الصندوق إلى تحقيقها على نحو مشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويسلم الصندوق بأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكلان غايتين في حد ذاتهما فضلا عن أنهما يعتبران شرطين أساسيين لا بد منهما لتحقيق الصحة الإنجابية والتنمية المستدامة. ولذلك يقترح الصندوق غاية تتعلق تحديدا بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في الوقت الذي يؤكد فيه على تعميم الاهتمامات الجنسانية وإبرازها في المؤشرات وفي النواتج المتعلقة بالغايتين الآخرين[١٤]. وتمثل المساواة في الحصول على التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة والمشاركة الفعلية للمرأة في اتخاذ القرارات السياسية مؤشرات رئيسية بالنسبة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعتمد الصندوق اعتمادا رئيسيا في عمله على الدعوة لضمان تساوي الرجل والمرأة في الحصول على الخدمات الاجتماعية، بما فيها التعليم. وسيكفل تضييق الفجوة القائمة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، مع مراعاة الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بالطفلة، وزيادة مستوى إلمام البالغات بالقراءة والكتابة، معالجة مسألة المساواة بين الجنسين على مدار العمر. وقد حددت هذه المؤشرات وعتباتها في الإجراءات الرئيسية لاستعراض مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية + ٥. وتعتبر نسبة البرلمانيات مؤشرا على تمكين المرأة سياسيا على الصعيد الوطني. وسيجري على صعيد البلدان رصد مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية في المستويات المحلية، ولكن دون الإشارة إلى ذلك في التقارير المتعلقة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات.

---

(١٤) كما هو الحال، على سبيل المثال، في مؤشر الغاية (ز) للغاية (١) من الجدول ١ أعلاه؛ ومؤشر الغاية (أ) للغاية (٢) من الجدول ١ أعلاه؛ والناتج '٣' للغاية (١) من الجدول ٢ أدناه.

## ٢ - النواتج والمؤشرات

٢٧ - اشتقت النواتج المختارة ومؤشراتها فيما يتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات من الأطر المنطقية للبرامج القطرية القائمة ومن خلال التشاور المكثف داخل الصندوق. وقام الصندوق باستحداث أطر منطقية تقوم على أساس النتائج كأداة لتخطيط البرامج، ورصد الأداء، وتقديم التقارير فيما يتعلق بالبرامج القطرية والمشتركة بين البلدان. ويحدد كل إطار منطقي مجموعة من النواتج تمثل إسهام الصندوق في تحقيق النتائج على مستويات أعلى، وتقرن هذه النواتج بالمؤشرات المتعلقة بها. وكما تبين أعلاه، تتضمن قائمة النواتج التي قدمت في إطار نتائج الإطار التمويلي المتعدد السنوات النواتج الاستراتيجية التي تجري الإشارة إليها بصورة أعم، غير أن هذه القائمة ليست حصرية. وتدل النواتج على النتائج المتحققة في مجالات العمل الرئيسية للصندوق التي يمكن اعتبار الصندوق مسؤولا عنها. وقد نظمت النواتج حسب الغايات، على الرغم من أن بعض النواتج قد يسهم في تحقيق أكثر من غاية واحدة، وفي كثير من الأحيان قد تكون ثمة حاجة إلى نواتج عديدة للمساهمة في تحقيق غاية معينة واحدة.

٢٨ - وأولي في اختيار مؤشرات النواتج اعتبار خاص لإمكانية الحصول على البيانات، أي أن تكون البيانات متاحة أو يكون من الممكن الوصول إليها على الصعيد القطري يمكن جمعها سنويا دون تحميل النظراء الوطنيين والمكاتب القطرية للصندوق أعباء لا مبرر لها. ولا ريب أنه مع قيام البرامج القطرية الجديدة بتحسين نظم جمع المعلومات والرصد، فسوف يكون هناك تحسن مُطرد في هذه البيانات، وفي إعداد البيانات الأساسية.

٢٩ - ويحدد الجدول ٢ أدناه النواتج والمؤشرات على مستوى النواتج بالنسبة للغايات الثلاث. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المؤشرات انتقائية ولا تمثل جميع المؤشرات التي ستستعمل على الصعيد القطري لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق نواتج البرامج القطرية.

## الجدول ٢ : نواتج ومؤشرات صندوق الأمم المتحدة للسكان

| الغايات | النواتج | مؤشرات النواتج[أ] |
|---|---|---|
| (١) تمتع جميع الأزواج والأفراد بصحة إنجابية جيدة طوال حياتهم بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية | '١' إتاحة مزيد من فرص الوصول إلى الخدمات الشاملة للصحة الإنجابية | (أ) زيادة النسبة المئوية لنقاط إيصال الخدمات التي توفر على الأقل ثلاث من خدمات الصحة الإنجابية التالية:<br>– وسائل حديثة لتنظيم الأسرة<br>– رعاية صحية للأمهات ومساعدة في التوليد<br>– اتقاء وعلاج التهابات الجهاز التناسلي بما فيها الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز<br>– صدي لعواقب الإجهاض غير السليم ومضاعفاته<br>– تقديم معلومات وتثقيف وإسداء مشورة بشأن النشاط الجنسي البشري والصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة<br>(ب)زيادة النسبة المئوية لنقاط إيصال الخدمات التي توفر المعلومات والتثقيف والمشورة وسبل الوصول إلى الخدمات للمراهقين[ب] |
| | '٢' تحسين نوعية خدمة الصحة الإنجابية | (أ) زيادة النسبة المئوية لنقاط إيصال الخدمات التي توفر على الأقل ثلاث وسائل حديثة لمنع الحمل<br>(ب) زيادة النسبة المئوية لنقاط إيصال الخدمات التي توفر خدمات الصحة الإنجابية ذات النوعية الجيدة وفقا للبروتوكولات القائمة[ج] |
| | '٣' تهيئة بيئة مواتية للتصدي للممارسات الضارة بصحة المرأة | (أ) اتباع سياسة وطنية للتصدي للممارسات الضارة |
| (٢) قيام توازن بين الديناميات السكانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية | '١' تطابق خطة التنمية الوطنية وخطط التنمية القطاعية مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية | (أ) وجود آليات مشتركة بين القطاعات لاستعراض خطط التنمية والخطط القطاعية<br>(ب) زيادة عدد برامج تدريب المسؤولين الحكوميين في مجال القضايا الجنسانية |
| | '٢' زيادة توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس | (أ) وجود قاعدة بيانات وطنية عن السكان مصنفة حسب نوع الجنس، وخطط لتزويدها دوريا بأحدث البيانات |
| (٣) تحقق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | '١' زيادة توفير المعلومات المتعلقة بالقضايا الجنسانية | (أ) اعتماد مناهج للصحة الإنجابية للمدارس الابتدائية والثانوية تراعي الاعتبارات الجنسانية<br>(ب) زيادة عدد المواد التثقيفية المتعلقة بالقضايا الجنسانية الموجهة خاصة إلى الرجال |

(أ) لأغراض إعداد تقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات سيجري بيان عدد البلدان التي حدث فيها بعض التحرك الإيجابي في المتغيرات.

(ب) المراهقون الأكبر سنا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة.

(ج) تشمل البروتوكولات المعايير الدنيا الموضوعة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية.

٣٠ - **الصحة الإنجابية**: يتميز عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الصحة الإنجابية بوجود ثلاثة نواتج هي: توفير المزيد من الخدمات الصحية الإنجابية الشاملة؛ وتحسين نوعية هذه الخدمات؛ وتهيئة بيئة مواتية للتصدي للممارسات الضارة بصحة المرأة.

٣١ - ويعكس الناتج الأول الذي يرد تحت الغاية الأولى في الجدول ٢ التزام الصندوق، تطبيقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بضمان حصول الرجال والنساء من جميع الأعمار على المعلومات الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية والمشورة والخدمات الشاملة، بما فيها تنظيم الأسرة. ويعكس المؤشر الأول لهذا الناتج تأكيد الصندوق على الرعاية الصحة الأولية الوقائية، ويرصد النسب المئوية لنقاط إيصال الخدمات (مراكز الصحة في المجتمع المحلي)، التي توفر على الأقل ثلاث خدمات في مجال الصحة الإنجابية. وتتطابق قائمة الخدمات في الجدول ٢ مع توصية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، التي تدعو جميع الحكومات إلى الاجتهاد من أجل ضمان قيام جميع مرافق الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة بتقديم مجموعة من هذه الخدمات بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي أن تساهم هذه الخدمات في تحسين الصحة الإنجابية الأولية بمساعدة الأفراد على اتقاء حالات الحمل غير المرغوب فيه، والأمراض، ومضاعفات الولادة، وضمان توفير هذه المرافق للرعاية والمشورة الرئيفة للناجيات من الإجهاض غير السليم. ويدل المؤشر الثاني على الأولوية التي يعطيها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، في إجراءاته الأساسية، لتوفير خدمات مناسبة ومختصة وسهلة الاستعمال ومتاحة للجميع لمعالجة الاحتياجات الخاصة للمراهقين في مجال الصحة الإنجابية والجنسية، بما فيها التثقيف في مجال الصحة الإنجابية وتوفير المعلومات وإسداء المشورة واستراتيجيات النهوض بالصحة. وسوف يستمر الصندوق كذلك في دعم أنشطة المعلومات والتثقيف والاتصال التي تقدم على صعيد المجتمع المحلي ومبادرات الدعوة التي تهدف إلى تغيير السلوك. وسيجري رصد هذه الأنشطة على المستوى القطري لصعوبة تصنيفها وإعداد التقارير عنها على المستوى العالمي.

٣٢ - ويتعلق الناتج الثاني تحت الغاية الأولى في الجدول ٢ بتحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية، ويعكس الأهمية التي يوليها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في اتخاذ قرارات الصحة الإنجابية بطريقة حرة ومسؤولة، مع الحصول على المعلومات والمشورة المناسبة، والحصول على أرفع المعايير المهنية للرعاية، وأوسع نطاق ممكن من وسائل تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل السليمة والفعالة والميسورة الثمن والتي يسهل الوصول إليها. ويؤكد المؤشر الأول لهذا الناتج البعد المتعلق بالخيار الحر الواعي، الذي يشكل بعدا هاما في جودة النوعية، ويرصد المؤشر الثاني المعايير الأخلاقية والمهنية والتقنية للرعاية. وسوف توجه بروتوكولات خاصة العاملين الصحيين فيما يتعلق

بالتجاوب مع المواضيع الحساسة، والتي تشمل العنف الجنسي، الرعاية بعد الإجهاض، النشاط الجنسي للمراهقين، التهابات الجهاز التناسلي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعمل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها، تحت قيادة منظمة الصحة العالمية، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة أساسية من المعايير العالمية من أجل تحقيق رعاية صحية إنجابية سهلة الاستعمال، ووضع مؤشرات لرصد التقيد بهذه المعايير على صعد السياسات والقطاع الصحي والمجتمع المحلي. وستتمخض هذه الجهود المتضافرة عن مؤشرات أدق لتقييم نوعية النواتج. وسيسهم توفير المعلومات والتثقيف والاتصال بشكل حاسم في زيادة طلب الأفراد والمجتمعات المحلية على الخدمات الجيدة النوعية.

٣٣ - ويسجل الناتج الثالث تحت الغاية الأولى في الجدول ٢، عمل الصندوق في مجال رفع مستوى الوعي بالممارسات الضارة بالصحة الإنجابية للمرأة ورفاهيتها. وتختلف الطبيعة الفعلية لهذه الممارسات من بلد لآخر، ويمكن أن تشمل العنف الجنسي، والقضايا المتعلقة بالطفلة، مثل الجهل وقلة فرص الحياة وسوء التغذية والزواج المبكر والختان والمحظورات الغذائية، كما تشمل ممارسات الوضع وما بعد الوضع والممارسات الجنسية. ويعمل الصندوق مع الحكومات والمجتمع المدني من خلال الدعوة لوضع سياسات تتصدى لهذه الممارسات.

٣٤ - **السكان والتنمية**: حدد صندوق الأمم المتحدة للسكان ناتجين رئيسيين في مجال السكان والتنمية هما: انسجام خطة التنمية الوطنية والخطط القطاعية مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وزيادة إتاحة البيانات السكانية المصنفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية.

٣٥ - وبصفة الصندوق الوكالة الرائدة لمناصرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإنه يعمل بتعاون وثيق مع الحكومات لزيادة الوعي بالدور الحاسم الذي تلعبه العوامل السكانية في التنمية، ومن أجل تعزيز القدرة على رصد وتحليل الاتجاهات السكانية في السياق الأوسع للتنمية. ويعكس المؤشر الأول تحت الغاية الثانية في الجدول ٢ دعم الصندوق لإدماج الشواغل السكانية في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية، انسجاما مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع التأكيد خاصة على النهج الشامل لعدة قطاعات في مجال وضع السياسات والتخطيط، فضلا عن إدماج القضايا الجنسانية في الأنشطة الرئيسية. ويسجل المؤشر الأول لهذا الناتج وجود آلية لأغراض التنسيق القطاعي في المؤسسات الحكومية، وهو التنسيق الذي ينبغي أن ينعكس أيضا على مستوى الحكومات المحلية في السياق اللامركزي. ويدل المؤشر الثاني، المتعلق بالتدريب على معالجة القضايا

الجنسانية، على المساعدة التي يقدمها الصندوق من أجل إدماج القضايا الجنسانية في الأنشطة الرئيسية على مختلف الأصعدة الحكوماتية.

٣٦ - ويعالج المؤشر الثاني تحت الغاية الثانية في الجدول ٢ نقص البيانات السكانية الدقيقة والمصنفة حسب نوع الجنس وجيدة التوقيت، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية، التي تعتبر من القضايا ذات الأولوية في جميع البلدان. ويشكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات المبني على النتائج حافزا جديدا للتعجيل في الإنفاق على تطوير أنظمة المعلومات على الصعيد القطري. ويتعلق مؤشر الناتج الثاني بالمساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى البلدان من أجل تطوير قواعد البيانات الوطنية الضرورية لوضع السياسات الرشيدة وتخطيط البرامج والرصد والتقييم، ومن أجل تزويد هذه القواعد بأحدث البيانات بشكل منتظم.

٣٧ - **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** سعيا إلى المساهمة في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سيركز عمل الصندوق على زيادة المعلومات وجهود الدعوة لصالح القضايا الجنسانية على الصعيد العالمي وفي كل بلد على حدة، من أجل زيادة الوعي بهذه القضايا وتهيئة بيئة مواتية لتمكين المرأة ولتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع أصعدة المجتمع. وستتخذ هذه الجهود شكل مبادرات داخل المؤسسات وفي المجتمع المحلي، وسيولى أهمية خاصة للفئات الأقل وصولا للمعلومات، بما فيها الفقيرات، والمراهقون والرجال. وتحت الغاية الثالثة في الجدول ٢، يعكس مؤشر النواتج المتعلق باعتماد مناهج تعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية تتناول الصحة الإنجابية من منظور يراعي نوع الجنس الجهود التي يبذلها الصندوق في سبيل الدعوة إلى تعميم القضايا الجنسانية في التعليم. كما يدل مؤشر النواتج المتعلقة بالإعلام الموجه إلى الرجال على العناية الخاصة التي يوليها الصندوق لمشاركة الذكور في تعزيز الصحة الإنجابية.

### ٣ - الاستراتيجيات

٣٨ - بالإضافة إلى الاهتمام المركز الذي يوليه الصندوق لتحديد غايات الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونواتجه ومؤشراته، يدرس الصندوق بعناية تحديد الاستراتيجيات البرنامجية الرئيسية التي يمكن تعريفها بأنها الطرق التي يستخدم بها الصندوق موارده من أجل التوصل إلى النتائج المرجوة. وفي سياق الإدارة بالنتائج، من المهم ألا تقتصر المنظمة على تحديد النتائج، بل ينبغي لها أن تبين أيضا الكيفية التي تنوي بها تحقيق تلك النتائج. وينبغي أن تضمن الاستراتيجية تحقيق الصندوق للنواتج التي يبغيها وأن تسهم تلك النواتج في المدى الطويل في تحقيق غايات يمكن متابعتها عن طريق إحداث تغييرات في مؤشرات النواتج.

وستوفر عملية تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات فرصة للصندوق لإعادة النظر في استراتيجياته وتقويتها وتعديلها بصورة منتظمة من أجل بلوغ الأهداف المخطط لها. وتعكس الاستراتيجيات المختارة أولويات الصندوق وأوجه قوته بصفة عامة، غير أنها تتيح للبلدان مرونة الاستجابة بطريقة مناسبة وفي سياقات متفاوتة للبرمجة، وبأن تختار المجالات التي تود التركيز عليها. والأهم من ذلك أن إمعان النظر في تحديد الاستراتيجيات الرئيسية وتعديلها بصورة منتظمة وشاملة سوف يسمح للصندوق بممارسة النقد الذاتي واستخدام الاستراتيجية في توزيع موارده. ومن الجلي أن تعديل الاستراتيجيات و/أو تبني استراتيجيات جديدة على ضوء التجربة والأولويات المتغيرة وفرص البرمجة الجديدة، يمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التعلم التي تعد شرطا محوريا لتحقيق النجاح في تنفيذ الإطار التمويلي. ويساعد الاستعداد المستمر لتقبل هذا النهج في كفالة استخدام موارد الصندوق بكفاءة وفعالية لتحقيق النتائج المرجوة.

٣٩ - وبالنسبة للدورة الأولى للإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣، حدد الصندوق أربع استراتيجيات برنامجية متفاعلة ومترابطة من المتوقع أن تسهم في تحقيق نتائج فعالة وهي كما يلي: الدعوة؛ تعزيز القدرات الوطنية؛ بناء واستخدام قاعدة للمعرفة؛ تشجيع الشراكات وتعزيزها وتنسيقها. وهذه الاستراتيجيات المبينة أدناه، ليست معروضة حسب أي ترتيب للأولويات، نظرا لأن أهميتها وتطبيقها يختلفان حسب احتياجات وأولويات البلد أو المنطقة المعينة. فمثلا في منطقة أفريقيا هناك تركيز خاص على بناء القدرات. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ينصب الاهتمام على تعزيز الشراكات في سياق إصلاح قطاع الصحة. ولا تستبعد الاستراتيجيات البرنامجية المتبعة بعضها بعضا، وكثيرا ما تطبق استراتيجيات مختلفة في الوقت نفسه للتوصل إلى نتيجة معينة. فمثلا، ومن أجل تهيئة بيئة مواتية للتصدي للممارسات الضارة بصحة المرأة (الناتج الثالث الوارد تحت الغاية الأولى في الجدول ٢)، سوف يدعم الصندوق جهود الدعوة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني، كما سيعزز قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تعالج القضية. وبنفس الطريقة فإن الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق النواتج المرغوبة التي تتمثل في توفير المزيد من البيانات السكانية المصنفة حسب نوع الجنس، سوف تؤكد بصورة خاصة على تعزيز القدرات الوطنية وبناء قواعد المعلومات واستخدامها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والشراكة بين المانحين والوكالات المسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها.

**الدعوة**

٤٠ - ما برحت الدعوة تشكل جزءا من ولاية الصندوق وواحدة من استراتيجياته التنظيمية الرئيسية وذلك منذ إنشائه، حين كان التركيز الرئيسي ينصب على جذب انتباه الحكومات إلى الشواغل السكانية وإيجاد الوعي بالروابط القائمة بين قضيتي السكان والتنمية. وفي سياق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، اضطلع الصندوق بدور قيادي أكثر نشاطا ووسع نطاق الدعوة التي ينهض بها لتشمل نطاقا أوسع للقضايا الجنسانية وقضايا الصحة الإنجابية. وتمثل الدعوة ضرورة أساسية لتحقيق كامل الأهداف الثلاثة المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وتشكل على وجه الخصوص استراتيجية لا غنى عنها لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤١ - ويضطلع الصندوق بجهود الدعوة على الصعد القطري والإقليمي والعالمي لتحقيق النتائج المتوخاة في جميع المجالات المستهدفة. فعلى الصعيد القطري، يدعم الصندوق الأنشطة التي ترمي إلى إيجاد بيئة تسهم في زيادة الطلب على الخدمات الجيدة في مجال الصحة الإنجابية وزيادة توافر تلك الخدمات واستعمالها وتحقيق الصحة الإنجابية؛ وتعزيز الالتزام بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة القضايا السكانية في مجال التنمية. وعلى وجه الخصوص، تعنى الجهود التي يبذلها الصندوق في مجال الدعوة بإزالة الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، وتعزيز الحقوق الإنجابية، وحماية الطفلة والفئات الضعيفة الأخرى، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وزيادة إشراك الرجل في مسائل الصحة الجنسية والإنجابية.

٤٢ - وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، يمارس الصندوق الدعوة في المجال الإنمائي الأوسع نطاقا مركزا على حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بالصحة الإنجابية والسكان، مثل مسائل المساواة بين الجنسين والقضاء على الممارسات الصحية الضارة ومنع العنف الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والنهوض بالمرأة والبنت من حيث التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والقضاء على الفقر. وتصدر هذه الأعمال كلها من الدور القيادي الذي يضطلع به الصندوق في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية التي تقررت في ''المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات''، ومن مشاركته النشطة في تنفيذ الاتفاقات المنبثقة من المؤتمرات العالمية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة.

**تعزيز القدرات الوطنية**

٤٣ - سيواصل الصندوق الاستثمار بقدر كبير في زيادة قدرة شركائه الوطنيين على تحقيق النتائج المتوخاة. وفي هذا الصدد يولي الصندوق اهتماما خاصا لتحديد إجراءات فعلية من

أجل زيادة القدرة على الاستيعاب واستغلال الموارد المالية في بلدان البرنامج. وقد روعي في عملية التقييم السكاني القطري وهي عملية البرمجة الرئيسية التي يضطلع بها الصندوق إدراج عملية لتقييم الاحتياجات في مجال بناء القدرات الوطنية، يعمل الصندوق في إطارها بالاشتراك مع النظراء الوطنيين والشركاء الإنمائيين من أجل تحديد المدخلات الرئيسية اللازمة لبناء القدرات الوطنية وتحقيق استدامة البرامج. ويشكل بناء القدرات أحد الأبعاد الرئيسية في برامج الصندوق وتتنوع أنشطته بين تقديم المساعدة في رسم السياسات في المؤسسات الحكومية على أرفع مستوى وتدريب العاملين الصحيين على إنجاز الخدمات على مستوى الرعاية الصحية الأولية. ويعتبر بناء القدرات استراتيجية أساسية لتحقيق جميع النتائج المحددة في إطار النتائج، على صعيدي الأهداف والنواتج معا. وفي سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سيتيح التقييم القطري المشترك إمكانية قيام شركاء الأمم المتحدة بإجراء تقييم مشترك لاحتياجات بناء القدرات.

٤٤ - وتؤدي عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتحول إلى نهج الإدارة بالنتائج إلى إبراز احتياجات معينة في مجال بناء القدرات لدى الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين، يتعين الاهتمام بها على سبيل الأولوية، وتشمل هذه الاحتياجات: زيادة المعرفة بمسائل الصحة الإنجابية والقضايا السكانية والجنسانية، وتحسين المهارات في مجالات تصميم البرامج والرصد والتقييم وإعداد التقارير؛ وتعزيز قدرات جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛ وتحسين الإدارة والتنسيق البرنامجيين.

**بناء واستخدام قاعدة للمعرفة**

٤٥ - تمثل عملية بناء قاعدة مناسبة للمعرفة واستغلالها استراتيجية مهمة للبرمجة القائمة على النتائج، التي تعتمد على عملية متوالية للتعلم التدريجي المنبثق من التغيير. وقد بينت دراسات الجدوى القيود الراهنة التي تحد من توافر المعلومات وإمكانية الحصول عليها واستخدامها على الصعيد القطري، وأظهرت مدى الحاجة إلى أنشطة فعالة لجمع المعلومات وتحليلها ونشرها من أجل تحسين المعارف القائمة. وسيعمد الصندوق إلى معالجة هذه القيود بوضع أولويات للاستثمار في تطوير النظم الوطنية لجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الوطني لأغراض تخطيط البرامج والرصد والتقييم وإعداد التقارير، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ووكالات المانحين. وسيخصص استثمار خاص للمجال الجنساني. وستمكن هذه الجهود الصندوق وشركاءه الوطنيين من رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٤٦ - ولا تقتصر المعارف والمعلومات على البيانات الإحصائية. فالقضايا والنهج الجديدة التي يركز عليها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تقتضي من الصندوق وشركائه القيام بصفة مستمرة باستكمال معارفهم وخبراتهم في المجالات الجديدة والناشئة. ويمثل تبادل الأفكار والتجارب فيما بين بلدان البرنامج والوكالات الإنمائية والخبراء أمرا لا غنى عنه للوقوف على ما يصلح وما لا يصلح، بغية تحسين البرمجة وتحقيق النتائج المتوخاة. وينتظر أن يسهم البرنامج الشامل لعدة بلدان التابع للصندوق مساهمة مهمة في هذا الصدد عن طريق تحديد الممارسات المثلى ونشرها، ودعم عملية استحداث منهجيات جديدة للبحث، وتوفير البيانات المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية. وسيواصل الصندوق تقديم المساعدة للبحوث والدراسات والمؤتمرات وحلقات العمل وأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك المبادرة المعنونة ''شركاء في مجالي السكان والتنمية''، بهدف تكوين قواعد المعارف والمعلومات وتطويرها وتجديدها. وسيولى اهتمام خاص لمسألة تحديد الوسائل الفعالة الميسرة للمستعملين لنشر المعلومات والدروس المستفادة والممارسات المثلى بحيث تصل إلى كل المهتمين والمعنيين من الأفراد والمؤسسات. وسيجري استطلاع وتعزيز الطرق البديلة لتبادل المعارف، مثل طريقة التعلم من بعد. ومن المبادرات الجديدة التي ينتظر لها النجاح المبادرة المعنونة ''التقدم''، وهي قاعدة بيانات دينامية يمكن استعمالها عن طريق الاتصال المباشر وتشمل معلومات عن التجارب البرنامجية للصندوق لتحقيق التشارك في الاطلاع على الدروس المستفادة والممارسات المثلى، وموقع يشابه ''السوبر ماركت'' على شبكة الإنترنت يوفر لموظفي الصندوق سبل الوصول إلى المواقع الشبكية الأوثق اتصالا بمجالات عملهم.

**تشجيع الشراكات وتعزيزها وتنسيقها**

٤٧- من الواضح أن تحول الصندوق إلى اتباع نهج الاعتماد على النتائج يؤكد من جديد أهمية الشركات القوية المتعددة القطاعات والتخصصات، الموضحة في برنامج العمل وفي الإجراءات الرئيسية المقررة في ''المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥''. وسينفذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات في بيئة تتعرض فيها السياسات والبرامج الصحية لتغير مستمر، على نحو يوسع أيضا نطاق هذه الشراكات ويغير من طبيعتها. ومثال ذلك أن إصلاح القطاع الصحي يجلب معه قدرا من لا مركزية الشراكات الوطنية ومزيدا من التعاضد المتمركز حول تكامل الخدمات. وتقتضي النهج القطاعية الشاملة توثيق أواصر التشاور والتشارك بين جميع الشركاء، بقيادة الحكومة، وتستلزم تغييرا كيفيا في نوع المساءلة. وتنطوي النهج القطاعية الشاملة وعملية إصلاح القطاع الصحي على دور رئيسي ينبغي أن يؤديه الصندوق لدعم

البلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز العنصرين الإنجابي والجنساني في السياسات والبرامج الصحية.

٤٨ - ويستلزم تحقيق الأهداف المشمولة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات وجود شراكة وثيقة بين الحكومة والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وباعتبار أن الصندوق هو الوكالة الرئيسية في مجال الترويج لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن له دورا بالغ الأهمية في تشجيع وتنسيق هذه الشراكات وإتاحة الفرصة للإنصات.للذين لا يسمع لهم صوت عادة في صنع القرارات المتعلقة بالصحة الإنجابية. وسيركز الصندوق تركيزا خاصا على التصدي للعوائق التي تحول دون فعالية تلك الشراكات حسبما كشفت عنها عملية الاستعراض التي جرت في إطار ''المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥''، بما في ذلك الافتقار إلى البيئة التمكينية، وعدم كفاية التنسيق والاتصال، وتباعد الأولويات فيما بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ونقص مشاركة المجتمع المدني، والافتقار إلى الموارد المالية.

٤٩ - وتتحرك وكالات الأمم المتحدة حاليا في الاتجاه نفسه للأخذ بأسلوب الإدارة بالنتائج، وهو ما يوفر فرصة مثالية للمزيد من تبادل الخبرات والتعلم المشترك على صعيد المقر والصعيد القطري. ويتابع فريق الأمم المتحدة الإنمائي عددا من المبادرات، من أهمها مبادرة التقييمات القطرية المشتركة ومبادرة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي مبادرات تسهم كثيرا في تعزيز الشراكات فيما بين وكالات الأمم المتحدة وتشجع على الترابط والاتفاق حول محور واحد من النتائج والمؤشرات. وسيواصل الصندوق المشاركة في هذه الجهود على نحو نشط والسعي إلى توثيق التعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية، ومع البنك الدولي في سياق إطار العمل الإنمائي الشامل على الصعيد القطري، وفي مجال التشجيع على إدماج القضايا الجنسانية وقضايا الصحة الإنجابية في عمليات التدريب المشمولة في إصلاح القطاع الصحي على الصعيد العالمي. ولا بد من توثيق التنسيق بين مختلف هذه العمليات لكفالة زيادة الترابط والتعاضد في دعم بلدان البرنامج فيما تبذله من جهود لتحقيق أهدافها.

## جيم - الإطار المتكامل للموارد

٥٠ - ورد في برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أنه سيلزم في عام ٢٠٠٠ ما يقدر بنحو ١٧ بليون دولار لتنفيذ أربعة من عناصر البرنامج، هي: تنظيم الأسرة؛ والخدمات الأخرى في مجال الصحة الإنجابية؛ والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والبحوث

الأساسية والبيانات وتحليل السياسات السكانية والإنمائية. وأقر في هذا السياق بأنه سيلزم إلى جانب ذلك توفير موارد إضافية لدعم الجوانب الأخرى لبرنامج العمل، بما في ذلك تعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية والسيطرة على الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير التعليم الأساسي للجميع وتمكين المرأة، وتعجيل خطى البرامج الإنمائية. وتشمل الفوائد التي ستدرها هذه الاستثمارات تحقيق وفورات في تكلفة الخدمات الاجتماعية مستقبلا؛ وتحقيق أنماط مطردة للإنتاج والاستهلاك والنمو الاقتصادي؛ وتحقيق الإنصاف والاحترام للحقوق الفردية؛ وإحداث تحسينات شاملة في نوعية الحياة، وكل ذلك في إطار التنمية المستدامة.

٥١ - ويقدر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن تتكفل البلدان نفسها بثلثي هذه الموارد البالغة ١٧ بليون دولار، وأن يأتي الثلث المتبقي، أي ٥,٧ بلايين دولار لعام ٢٠٠٠، من مصادر خارجية. وطوال السنوات الثلاث الماضية، ظل مستوى المساعدة الدولية المقدمة في مجالي السكان والصحة الإنجابية عند حوالي ٢ بليون دولار سنويا. ويهدد نقص الموارد بانتكاس المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي. وفي حين أن المعارف الفنية والاستراتيجيات التنفيذية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل مؤسسة تأسيسا جيدا، وأن الالتزام السياسي في البلدان النامية باعتناق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بلغ مستوى عاليا، فإن المساعدة المالية الدولية الضرورية في هذا المجال يشوبها النقص. ويلزم عكس هذا الاتجاه كي يمكن بلوغ الغايات المعتمدة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

٥٢ - وقد بلغ مجموع إيرادات الصندوق، شاملا الموارد العادية والموارد الأخرى، ذروته في عام ١٩٩٥ إذ وصل إلى ٣٢٨ مليون دولار، الأمر الذي مكن الصندوق من توسيع نطاق برنامجه استجابة للإطار الجديد الذي انبثق من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد هبطت المساهمات في الموارد العادية للصندوق هبوطا طفيفا في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ثم انخفضت انخفاضا حادا بعد ذلك. غير أن ذلك اقترن بحدوث زيادة في الموارد الأخرى فبلغ مجموع إيرادات الصندوق ٣١١ مليون دولار في عام ١٩٩٨. أما في عام ١٩٩٩، فقد كان الانخفاض شديدا بصفة خاصة في الموارد العادية حتى أن مجموع الإيرادات لذلك العام لم يتجاوز ٢٨٥ مليون دولار رغم حدوث زيادة في الموارد الأخرى.

٥٣ - وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن انخفاض الموارد العادية للصندوق خلال السنوات الثلاث الماضية كان استثناء بالنسبة لتاريخ نمو إيراداته. وقد أجري تحليل للفترة ١٩٨٤-١٩٩٩ بعد تقسيمها إلى أجزاء كل منها أربع سنوات، للمقارنة مع الإطار التمويلي المتعدد

السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وقد تحققت زيادة في الإيرادات بنسبة ٣٨,٥ في المائة بين فترتي الأربع سنوات ١٩٨٤-١٩٨٧ و ١٩٨٨-١٩٩١؛ وبنسبة ٢٩,٥ في المائة بين الفترتين ١٩٨٨-١٩٩١ و ١٩٩٢-١٩٩٥؛ ولم تتجاوز الزيادة نسبة ٨,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، بسبب الانخفاض الحاصل في السنوات الثلاث الأخيرة. ولا بد من أن يجري استعادة الاتجاه التاريخي الموجب للصندوق بالنسبة للموارد العادية في أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات في أثناء فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٥٤ - وأكدت الإجراءات الرئيسية المقررة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ النتائج المشجعة التي تم تحقيقها منذ انعقاد المؤتمر، إلا أنها أشارت إلى حدوث انتكاسات في بعض البلدان والمناطق وتحقيق تقدم محدود في بعض المجالات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ونسبة وفيات البالغين والأطفال؛ وسبل الحصول على المعلومات والخدمات في مجال الصحة الإنجابية؛ والمخاطر الإنجابية والجنسية التي يتعرض لها المراهقون وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويلتزم الصندوق بمعالجة هذه المسائل، إلا أن قدرته على القيام بذلك مرهونة بتوافر الموارد.

٥٥ - ويتمثل أحد الأسس المنطقية الأساسية للإطار التمويلي المتعدد السنوات في أن الصندوق سيكون في وضع أفضل لاجتذاب تمويل مستقر وقابل للتنبؤ إذا كان بوسعه أن يقوم أولا بتحديد النتائج والاستراتيجيات المتوقعة بوضوح ثم عرض النتائج المتحققة. وعلى وجه العموم، سيعتمد مستوى النتائج ونوعيتها إلى حد بعيد على توافر الموارد وقابلية التنبؤ بها. بيد أن الاعتماد المتبادل المعقد القائم بين النتائج والمسببات، والكيفية التي يعمل بها الصندوق في الميدان، تجعل من غير الملائم إيجاد رابطة إحصائية مباشرة بين الموارد والنتائج. وقد تم إيلاء الاهتمام وفقا للمقرر ٢٤/٩٨ لكفالة ألا يؤدي الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى فرض أي شروط أو إحداث أي تحريفات في الأولويات أو تغيير في النظام الحالي لتخصيص الموارد. ويقترح الصندوق، من منطلق الاعتراف بالعلاقة بين النتائج والموارد، سيناريوهين يعرضان للكيفية التي تؤثر بها المستويات المختلفة للموارد في النتائج التي يعمل الصندوق على تحقيقها.

٥٦ - ويعرض الجدول ٣ أدناه إطارا للموارد يشمل مستويين للتمويل. ويقدر السيناريو الأول أن يبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد ٤٣٤ ١ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ويقدر السيناريو الثاني أن تبلغ الاحتياجات ٦٠٠ ١ مليون دولار للفترة نفسها. وفي كلا السيناريوهين بذلت محاولة لعرض إطار متكامل للموارد. وانسجاما مع التوجيه الخاص بمواءمة الميزانيات (انظر DP/1997/2)، يجري عرض استخدام الموارد لأغراض البرامج وميزانية

الدعم. ويعرض الجدول أيضا الاحتياجات من الموارد العادية والموارد الأخرى لفترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ضمن إطار عام واحد.

**الجدول ٣: الاحتياجات من الموارد لسيناريوهين يتعلقان بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣**

(بملايين الدولارات)

| | الموارد العادية | | | | | | | | موارد أخرى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | البرامج[أ] | | | عناصر أخرى | | | | | | |
| السيناريو | القطرية | المشتركة بين الأقطار | برنامج المشورة التقنية | المجموع الفرعي | صافي ميزانية الدعم | متنوعة[ب] | المجموع الفرعي | المجموع | موارد برنامجية وموارد أخرى | جميع الموارد |
| الأول | ٧٢٣ | ١٤٢ | ٩٥ | ٩٦٠ | ٢٦٢ | ٧٢ | ٣٣٤ | ١ ٢٩٤ | ١٤٠ | ١ ٤٣٤ |
| الثاني | ٨٥٥ | ١٤٢ | ٩٥ | ١ ٠٩٢ | ٢٧٢ | ٩٦ | ٣٦٨ | ١ ٤٦٠ | ١٤٠ | ١ ٦٠٠ |

(أ) تشمل البرامج القطرية والمشتركة بين الأقطار وبرنامج المشورة التقنية.

(ب) تشمل الخدمات الإدارية والتنفيذية والإضافات إلى الاحتياطي التشغيلي.

## السيناريو الأول

٥٧ - في السيناريو الأول، يقترح الصندوق احتياجات من الموارد العادية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ في الإطار التمويلي المتعدد السنوات تبلغ ١ ٢٩٤ مليون دولار عن طريق استكمال الأرقام في خطة العمل ٢٠٠٠-٢٠٠٣ بصيغتها التي وافق عليها المجلس التنفيذي في المقرر ١٣/٩٩ في الدورة السنوية لعام ١٩٩٩، بالاستناد إلى آخر تقديرات الإيرادات والنفقات. ويمثل هذا السيناريو وقدره ١ ٢٩٤ مليون دولار زيادة بنسبة ١٥ في المائة عن إيرادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وسيخصص ٧٢٣ مليون دولار من أصل هذا المبلغ للبرامج القطرية، بما في ذلك نفقات الأنشطة المضطلع بها في البلدان التي لا يوجد فيها برنامج قطري. غير أن هذا المبلغ لن يلبي مستوى الرصيد الحالي للالتزامات بموجب البرامج القطرية الموافق عليها. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى الموارد بموجب هذا السيناريو يعني أن الموارد المتاحة للبرامج القطرية الجديدة ستكون أقل مما كانت عليه في الدورات السابقة، مما يحد من مستوى ونطاق النتائج التي يمكن تخطيطها وتحقيقها.

٥٨ - وسيواصل الصندوق، بموجب هذا السيناريو، الاستثمار في المجالات ذات الأولوية، بما فيها تحسين معلومات وخدمات الصحة الإنجابية، وتخفيض ما لم يلب من احتياجات تنظيم الأسرة، وتخفيض الإجهاض غير المأمون ووفيات الأمهات، والوقاية من الأمراض التي

تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتلبية الاحتياجات التي ينفرد بها المراهقون وغيرهم من الفئات الضعيفة، وتخفيض وجوه عدم المساواة الجنسانية وتمكين النساء والفتيات. وسيشكل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والنواتج المبينة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات إسهاما في مواجهة هذه التحديات. ومع ذلك فإنه لا مفر، بموجب هذا السيناريو، من إجراء تخفيضات هامة في المساعدة التي يقدمها الصندوق إلى البلدان. ويعد انخفاض الموارد الحاد ضارا للغاية بالبلدان التي بدأت في عملية الانتقال إلى الإطار الجديد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أظهر استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ أن السياسات الحكومية تتغير وأنه يجري إعادة تصميم البرامج الوطنية لتعكس الرؤية الشاملة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي. وقد تضررت هذه العملية جراء عجز الموارد وستتعرض لخطر إضافي إذا لم تكن تتيسر الموارد الكافية. ويساعد على توضيح هذا الوضع الحالة التي سادت في عام ١٩٩٩ حيث لم يتوفر سوى ثلثا الموارد اللازمة لمواجهة التزامات الصندوق للبرامج القطرية. وقدر الصندوق أن العجز الذي حصل في عام ١٩٩٩ بمبلغ ٧٢ مليون دولار يمكن أن يؤدي إلى ١,٤ مليون حالة حمل إضافية غير مرغوب فيها، و ٥٧٠ ٠٠٠ حالة إجهاض قسري وما يربو على ٦٧٠ ٠٠٠ من الولادات غير المرغوب فيها. وإذا استمرت الأحوال على هذا المنوال في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ستظل البرامج القطرية المقدمة والموافق عليها تعاني الإعاقة والتأخير في التنفيذ وسيؤدي ذلك لا محالة إلى حالات تأخير في بلوغ النتائج المخططة. وسيؤدي استمرار تجميد وظائف الموظفين في الصندوق وتخفيض الموارد المخصصة لتنمية الموظفين إلى حدوث تأثير ضار في إدارة البرامج كما ستؤثر سلبا في تحقيق النتائج.

**السيناريو الثاني**

٥٩ - يتيح السيناريو الثاني الذي يحتاج إلى ٤٦٠ ١ مليون دولار من الموارد العادية، ويمثل زيادة بنسبة ٢٩ في المائة عن إيرادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، التنفيذ الكامل للبرامج القطرية الموافق عليها وتمكين الصندوق من موافاة المجلس التنفيذي بمقترحات جديدة للبرامج القطرية تتوخى مستوى من الدعم أعلى من مستوى السيناريو الأول. وسيتم توجيه أي موارد إضافية بموجب هذا السيناريو إلى البرامج القطرية لتحقيق الأهداف الموضوعة على الصعيد القطري. وسيتمكن الصندوق من توطيد إنجازاته الراهنة في مساعدة البلدان على تحقيق الانتقال إلى إطار العمل الجديد المنصوص عليه في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويوضح الرسم أدناه السيناريو الثاني الموصوف في الجدول ٣.

## الرسم البياني ١ - احتياجات صندوق الأمم المتحدة للسكان من الموارد للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

**السيناريو الثاني، الجدول ٣**

(الموارد العادية، بملايين الدولارات)

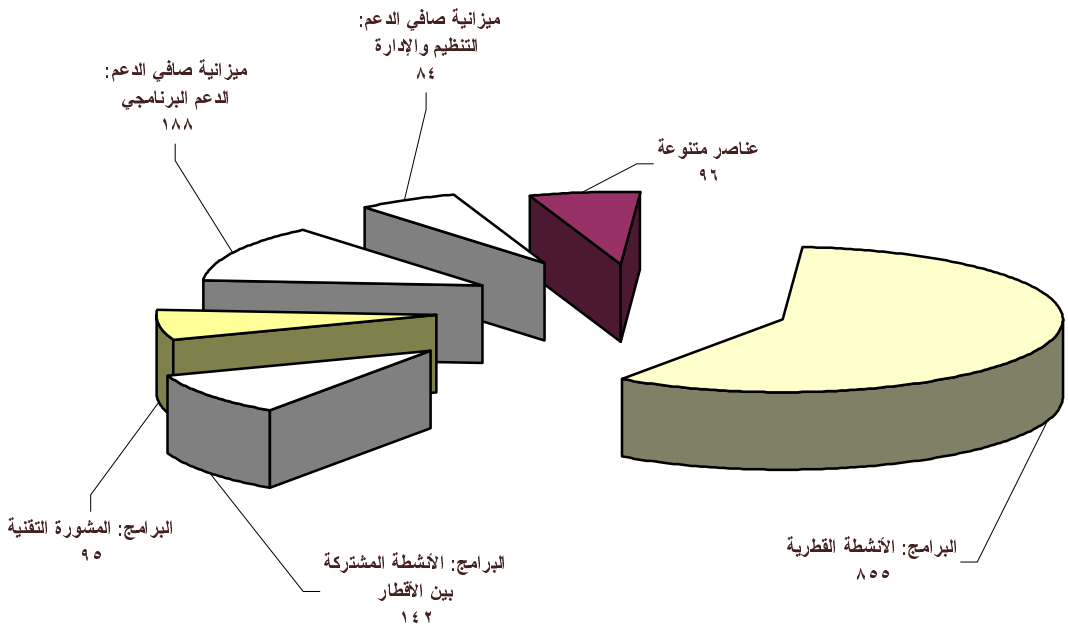

٦٠ - ويؤدي مستوى الموارد المتوخى بموجب السيناريو الثاني إلى تمكين الصندوق من إجراء المزيد من الاستثمارات، المتماشية مع الأولويات القطرية في المجالات التي أظهر فيها استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وجود حاجة لإيلائها اهتماما خاصا. وسيبذل المزيد من الجهود لمساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات العاجلة من المعلومات والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين والحصول على خدماتها بما في ذلك المشورة. وستترجم الموارد الإضافية في شكل زيادة كمية ونطاق لوازم موانع الحمل التي تمثل عنصرا ضروريا لبلوغ أهداف الصندوق وخاصة في أقل البلدان نموا حيث تصل الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة إلى أقصاها. وسيستثمر الصندوق أيضا موارد إضافية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستشمل هذه الجهود زيادة المعروض من الأغطية الواقية الأمر الذي يساهم في الوقاية من الالتهابات التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وسيكون بالإمكان أيضا بموجب السيناريو الثاني، الشروع في معالجة القضايا الناشئة مثل الشيخوخة وتقديم المساعدة في حالات الأزمات بشكل أوفى. وسيجري تحديد مجالات المساعدة الإضافية على أساس مختلف الحالات القطرية.

٦١ - وتستفيد البرامج نوعا وكما من المستوى الأعلى للموارد الذي يتيح قدرا أكبر من الاستثمار في بناء قدرات الشركاء الوطنيين في جميع المجالات المحددة في أطر النتائج. كما يعزز وجود مستوى كاف من التمويل القابل للتنبؤ استدامة البرامج بوصف هذه الاستدامة عنصرا حاسما في تأمين فعالية البرامج. كذلك، تتيح الموارد الإضافية للصندوق توظيف قدر أكبر من الاستثمارات في إقامة نظم فعالة للبيانات في مختلف البلدان وتحسين المؤشرات التي تزيد من قدرته على متابعة النتائج، وهو ما يمكنه بالتالي من اتخاذ قراراته بقدر أكبر من الوعي فيما يتعلق بالمجالات التي يوجه إليها موارده النادرة.

٦٢ - ومع ذلك، وحتى لو اتبع الصندوق السيناريو الثاني، فلن يتيح له ذلك ملاحقة الطلب المتزايد بسرعة على خدمات الصحة الإنجابية الناجم عن التحسن في مجالي المعلومات والدعوة وزيادة عدد الأزواج والنساء الذين ينتقلون إلى سن الإنجاب. لكن صياغة الإطار التمويل المتعدد السنوات والأثر الإيجابي الذي يتركه في أداء الصندوق وإدارته لبرامجه يبعث لديه الثقة في أنه سيكون بوسعه القيام بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية باستخدام مستوى من الموارد يعلو حتى المستوى المقترح في إطار السيناريو الثاني. وسيؤدي توفير مبلغ بليوني دولار للصندوق على مدى فترة السنوات الأربع ليس فقط إلى تمكينه من العمل بشكل أكفأ وأسرع من أجل تحقيق النتائج المحددة في الإطار التمويل، بل سيتيح له أيضا، وقبل كل شيء، زيادة استثماراته في سلع الصحة الإنجابية للحيلولة دون حصول نقص حاد فيها في البلدان النامية بسبب الانخفاض الحاصل مؤخرا في دعم المانحين. وتساهم الموارد الإضافية

أيضا في زيادة تعزيز المبادرة العالمية المعنية بإدارة سلع الصحة الإنجابية، كما تُسرع عملية إقامة تحالف غير رسمي بين الحكومات والمانحين والوكالات التقنية من أجل معالجة قضية تأمين سلع الصحة الإنجابية.

٦٣ - وفي ظل أي سيناريو، ستستمر قاعدة توزيع الموارد البرنامجية هي المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة للصندوق المحددة في مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٥. غير أن التقارير التي ستقدم عن الإطار التمويل المتعدد السنوات ستتطلب بذل جهود لكي يكون إطار النتائج المقترح هو أساس متابعة الموارد. ويعتزم الصندوق استعراض نظام التكويد وأسلوب التجميع الحاليين من أجل التعرف بشكل أفضل على الطريقة التي يجري بها الانتفاع بالموارد وفقا لإطار النتائج الجديد. وحتى يحين ذلك الوقت، سيستمر الصندوق في تقديم التقارير المتعلقة بالنفقات البرنامجية على أساس مجالاته البرنامجية الثلاثة ذات الأولوية. وسيستمر الصندوق أيضا في تقديم تقارير عن النفقات البرنامجية على أساس فئات تصنيف البلدان الواردة في مقرره ١٥/٩٦.

## ثالثا- الإدارة بالنتائج

٦٤ - يلتزم الصندوق بتعزيز البرنامج، والإدارة الداخلية، وزيادة قدرة المنظمة على إدارة مواردها والاضطلاع ببرامجها بفعالية وكفاءة، وتحقيق النتائج المنشودة. وسيسعى الصندوق إلى تعميق هويته كمنظمة ذات قاعدة ميدانية تتمحور حول الناس وتركز على تحقيق النتائج من خلال تنفيذ نهج قوامه الإدارة بالنتائج. ويتضمن ذلك على وجه الخصوص ما يلي: توجيه النظم الحالية والتنسيق فيما بينها صوب تحقيق النتائج وتحسين إدارة الموارد البشرية. وستسهم هذه الجهود في تعزيز ثقافة التعلم والمساءلة التي تتيح بدورها للصندوق القيام بدور الشريك والقائد المتجاوب في مجال السكان والصحة الإنجابية.

### توجيه وتنسيق النظم الحالية صوب تحقيق النتائج

٦٥ - يستتبع تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات والأخذ بنهج الإدارة على أساس النتائج إيلاء تركيز جديد لمسألة الإدارة بالنتائج بدلا من الإدارة بالمدخلات والأنشطة. وفي حين سيبدأ التخطيط على الفور من أجل إدخال التغيير المطلوب، ستأخذ عملية التغيير نفسها طابعا مرحليا وسيكون هدفها الاستفادة من النظم الحالية المطبقة في إدارة البرامج وتعزيزها وزيادة صقلها وتنسيقها. وسيولى قدر أكبر من التأكيد لاستخلاص الدروس المستفادة وترسيخ الالتزام والقدرة على تحقيق النتائج لدى الموظفين وأصحاب المصلحة

الرئيسيين. وينطوي ذلك على اتخاذ خطوات لتطبيق المساءلة عن النتائج في عدة مستويات بما في ذلك مستويات التخطيط البرنامجي؛ والرصد والتقييم؛ وتقديم التقارير؛ واستيعاب الدروس المستفادة باتباع سبل مختلفة منها، التنظيمات الداخلية وإدارة المعرفة. وسيجري تنفيذ هذه التغييرات في إطار سياسة تنظيمية للإدارة بالنتائج وخطة للتنفيذ.

٦٦ - وبغية دعم هذه العملية الرامية إلى استهلال نهج لإدارة البرنامج بالنتائج على الصعيدين القطري والمشترك بين الأقطار، يقوم الصندوق في الوقت الراهن باستعراض المبادئ التوجيهية والإجراءات المعمول بها في مجالي البرمجة ووضع السياسات سعيا إلى دمج مفهوم الإدارة بالنتائج فيها وتسهيل تطبيقها. وسيجري وضع استراتيجية للتدريب على نطاق الصندوق تشمل الموظفين في جميع المستويات وتستند إلى البرامج الحالية للتطوير الوظيفي وتسعى إلى التنسيق فيما بينها. وسيجري أيضا تعزيز أفرقة الخدمات التقنية القطرية بما يسمح لها بتقديم الدعم والنصح التقنيين اللذين تحتاجهما المكاتب القطرية والشركاء الوطنيين. وسيحرص الصندوق على أن يكفل توجيه جميع النظم نحو مساندة البلدان في إدارة برامجها على أساس النتائج.

٦٧ - **التخطيط البرنامجي** ستحصل طليعة التغيرات المنشودة على صعيد التخطيط البرنامجي. ورغم أن الإطار المنطقي يعتبر أداة قيمة للتخطيط الاستراتيجي وأساسا لرصد البرامج وتقديم التقارير عنها، تبين دراسات الجدوى أن ثمة مجالا لإدخال تحسين في تصميم واستخدام الأطر المنطقية على المستويين القطري والبرنامجي الفرعي. ولا بد أن تستند صياغة الإطار المنطقي إلى تقييم شامل لسكان البلد وأن تتناغم مع تصميم برنامجه القطري. ولا بد أن يساهم الشركاء الوطنيون مساهمة تامة في صياغة رؤية مشتركة لمرامي البرنامج والبرامج الفرعية المرجو تحقيقها عبر عناصرهما البرنامجية بما في ذلك تحديد النتائج والمؤشرات، وعلاقات السبب والأثر بين مختلف العناصر المكونة للتدرج العمري للنتائج. وسيسعى موظفو الصندوق وأصحاب المصلحة المحليين إلى التوصل أيضا إلى فهم مشترك لبيئة البرمجة يتناول الفروض وتقييم المخاطر التي يتأسس عليها البرنامج.

٦٨ - وستوضع لموظفي الصندوق والشركاء الوطنيين نماذج تدريبية محسنة ومتناسقة وتفاعلية في مجال تصميم وتنفيذ الإطار المنطقي، وسيجري دمجها في السياق الأعم المتعلق بنهج الإدارة بالنتائج. وسيشمل ذلك التأكيد على جعل عملية جمع البيانات وتحليلها جزءا من أنشطة يضطلع بها في إطار عنصر مشاريعي، بما يتيح وضع بيانات أساسية وغايات تتعلق بالنواتج. وينبغي كذلك أن يشمل تصميم البرنامج القطري القيام باستثمارات مع شركاء

آخرين لإقامة قاعدة بيانات وطنية موزعة بحسب الجنسين من أجل متابعة التحرك صوب تحقيق الأهداف الوطنية.

٦٩ - **الرصد والتقييم** في ظل هذه الظروف يمكن استخدام الإطار المنطقي كأساس للمرحلة التالية، وهي مرحلة وضع خطط الرصد والتقييم التي تحدد المسؤوليات والأطر الزمنية للرصد والتقييم وتقديم التقارير. وتتيح هذه الخطط لموظفي الصندوق وشركائه تقييم التقدم المحرز عن طريق مقارنة النتائج المتحققة عمليا بالنتائج المخططة. وسوف يتيح الرصد والتقييم، بما في ذلك التقييمات المواضيعية والتقييمات التشاركية، وسواء ذلك من بيانات بحوث التقييم، فرصة إجراء تقييم لمدى ملائمة وفعالية الاستراتيجيات المنفذة؛ وقدرة المؤشرات على قياس التغيير؛ وعلاقة السبب الأثر في الترتيب الهرمي للنتائج؛ والتغيرات الحاصلة في سياق البرمجة. وربما يؤدي ذلك إلى إدخال تعديلات في الاستراتيجيات والمؤشرات، وفي حالات معينة في النتائج المرغوبة نفسها أو على الأقل في الجدول الزمني اللازم لتحقيقها. وقد يتعين في الوقت نفسه بذل جهود خاصة لتعديل الفروض أو مواجهة المخاطر الجديدة.

٧٠ - **تقديم التقارير** توفر خطط الرصد والتقييم أساسا لتقديم تقارير عن النتائج سواء فيما بين أصحاب المصلحة على الصعيد القطري أو من المكاتب القطرية إلى المقر. وسيجري تنقيح التقارير السنوية المقدمة إلى المقر من أجل التركيز على التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج، بما في ذلك بيان النتائج المحرزة والنتائج غير المحرزة، ويتضمن عند الاقتضاء تحليلا للأسباب التي أعاقت تحقيق التغيير المرغوب. وستساعد التعقيبات التي تعدها أيضا شُعَب المقر في تعزيز عملية إدماج الدروس المستفادة في التخطيط المقبل. وستقدم هذه الآلية أيضا معظم البيانات المطلوبة لتقديم التقارير السنوية عن نواتج الإطار التمويلي المتعدد السنوات كجزء من التقرير السنوي الذي تقدمه المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي (يناقش الفرع الرابع أدناه أساليب تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات).

٧١ - **الإدارة الداخلية** سيجري أيضا في المجالات غير البرنامجية اعتماد خطط عمل سنوية للمكاتب القطرية وجميع الوحدات في المقر من أجل التركيز على النتائج، بما في ذلك تعريف النواتج والمؤشرات الإدارية التي سيجري استعراضها وتعديلها بصورة دورية عند الاقتضاء. وسيجري أيضا في إطار استعراض إداري سنوي يتماشى مع عملية تقييم وتخطيط الأداء، الاضطلاع بتقييم لأداء الصندوق فيما يتعلق بالرد بصورة كافية ومتجاوبة على الاحتياجات القطرية، وتقديم المدخلات لخطة عمل السنة التالية. وسيجري توظيف النتائج

والدروس المستفادة من هذه الاستعراضات، ومن استعراضا تطبيق السياسات ومراجعات الحسابات، من أجل إدخال المزيد من التحسينات في الممارسات الإدارية.

٧٢ - **إدارة المعرفة** يستلزم تحول الصندوق الكامل إلى وضع المنظمة التعليمية المسؤولة عن النتائج إيجاد نهج متكامل في الصندوق لإدارة وتقاسم المعارف وتعزيزها واستخدامها. ويعتمد وضع قاعدة للمعرفة واستخدامها في إطار الصندوق على وجود نظام للمعلومات الإدارية يكفل توفير وتسهيل سبل الوصول إلى البيانات البرنامجية والمالية في مواقيت سليمة. ويتيح نظام إدارة الموارد الجديد الذي يجري وضعه حاليا دمج المعلومات المتعلقة بالبرمجة والموارد المالية التي سيجري توفيرها لجميع المكاتب. وسيؤدي ذلك إلى خفض فترات التأخير في الوصول إلى المعلومات، والسماح للمكاتب القطرية وغيرها من الوحدات بإدارة بياناتها الخاصة بما في ذلك تحليل الاتجاهات والصلات القائمة بين النتائج/الموارد. وستتوفر لجميع المكاتب المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات وسائر الوثائق المؤسسية عن طريق المبادرات الراهنة لإدارة المعلومات.

**تحسين إدارة الموارد البشرية**

٧٣ - يتطلب التنفيذ الناجح للإدارة بالنتائج التزاما من جانب الموظفين في جميع المستويات بالعمل ما وسعتهم القدرة والسعي إلى إحراز النتائج. وفي عام ١٩٩٨ استهل الصندوق عملية لتخطيط القوى العاملة سعيا منه إلى ضمان قدر أكبر من الكفاءة في عمليات التخصيص والتخطيط والإدارة المتعلقة بالموارد البشرية بما يواكب الاحتياجات المتزايدة في مجال التنظيم. وأكدت دراسات الجدوى أهمية تعزيز مناخ التميز وتحسين إدارة الموارد البشرية من أجل زيادة الفعالية التنظيمية.

٧٤ - وسيؤدي تحديد النتائج التنظيمية في الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى تشجيع جميع موظفي الصندوق على العمل صوب تحقيق الأهداف المشتركة، وسيستدعي أيضا الأخذ بنهج الفريق الذي يتيح أفضل استخدام ممكن لمهارات جميع الموظفين واهتماماتهم وتجاربهم في سبيل تحقيق النتائج. وسيُنشئ الصندوق نظاما لإدارة الموارد البشرية يشجع الإدارة والموظفين على التعلم المستمر وهضم ما تعلموه وتقاسم الأفكار والابتكارات الناجمة عن ذلك مع أولئك الذين يمكنهم استخدام هذه المعلومات في استكشاف مزيد من التحسينات. وسيشجع زيادة تطوير واستخدام الإطار المنطقي على قيام عملية مشتركة للتفكير الاستراتيجي بين الإدارة والموظفين، وسيحفز على وجود تبادل للأفكار بشأن الأعمال المطلوب الاضطلاع بها من أجل بلوغ النتائج.

٧٥ - وتمثل قدرة الموظفين الميدانيين على التخطيط والرصد والتقييم أهمية بالغة بالنسبة للإدارة الجيدة للبرامج. وسيتم تكثيف التدريب في هذه المجالات لكي يتم إعداد جميع الموظفين، ليتمكنوا من تخطيط البرامج، ورصد المؤشرات، وتقييم الاستراتيجيات بفعالية واتخاذ القرارات في حينها وتقديم تقارير عن النتائج المنجزة، مع توجيه اهتمام خاص بالمكاتب في البلدان التي تحظى بالأولوية، وسيتم بالتدريج إنشاء نظام لإدارة الموارد البشرية أساسه الكفاءة بما في ذلك الكفاءة الأساسية والإدارية، لإدخال مزيد من التحسينات على توظيف وتقييم وتنسيب الموظفين. وسيتم وضع استراتيجية تدريب جديدة على نطاق الصندوق تقوم على أساس متطلبات الكفاءة وحاجات التدريب. وفي غضون ذلك، سيواصل الصندوق تقديم التدريب للموظفين وإتاحة فرص التطوير الوظيفي التي تشجع الأداء الممتاز وتعزيز المهارات والكفاءات المتصلة بالعمل، وتساعد الموظفين في مواكبة التغييرات التي تطرأ في مكان العمل، بما في ذلك إدخال التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات.

**خطة تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات**

٧٦ - بعد إقرار الإطار التمويلي المتعدد السنوات، سيقوم الصندوق بإدخال سياسة إدارية تنظيمية تقوم على أساس تحقيق النتائج والانتقال نحو تنفيذ هذه السياسة وقد بدأ الصندوق عملية لوضع خطة شاملة تضم جميع الوحدات ذات الصلة في المنظمة، بمساعدة خبراء خارجيين، والعمل بشكل وثيق مع الاستعراضات الجارية الأخرى والجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز عمليات الصندوق، وخاصة عملية تخطيط القوى العاملة. وستضع هذه الخطة الخطوات المحددة وتوقيتها لتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، بما في ذلك الأنشطة المذكورة أعلاه.

٧٧ - ويتيح تصميم البرامج القطرية الجديدة فرصة فريدة لإدخال تغييرات في تخطيط البرامج ورصد وتقييم ووضع البيانات الأساسية. وسيبدأ أكثر من نصف البرامج القطرية دورة جديدة خلال السنتين الأوليين من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وبالنسبة للبرامج القطرية الأخرى، فإن الاستعراض النصفي والاستعراضات السنوية ستقدم منطلقات استراتيجية لإدخال النُهج القائمة على أساس النتائج في رصد البرامج، وتقييمها وتقديم التقارير عنها. وستكون هذه التوقيتات مناسبة لدراسة النتائج المنجزة حتى الآن وإجراء التعديلات الضرورية. وستبين خطة التنفيذ أيضا الجدول الزمني لتعديل المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج.

٧٨ - وسيستفاد في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات من الاستثمارات التي أجريت عن طريق دراسات الجدوى. ومن المتوقع أن تقدم البلدان المشاركة في دراسات الجدوى تعقيبات مستمرة بشأن تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للتحقق من أن عملية التنفيذ

تأخذ في الاعتبار واقع المكاتب القطرية وتستجيب لاحتياجاتها. ومن المتوقع أيضا أن تكون بعض المكاتب القطرية في وضع أفضل من المكاتب الأخرى في مجال إحداث التغييرات، ورصد، النتائج والإبلاغ عنها. ويتوقع منها أن تتقاسم على نحو أكبر مع المكاتب القطرية الأخرى الدروس المستفادة من أجل تيسير تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٧٩ - وسيتم استعراض ومناقشة خطة التنفيذ في الاجتماع العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أيار/مايو ٢٠٠٠ الذي سيمثل خطوة هامة في دفع خطة التنفيذ قدما.

## رابعا - تقديم التقارير عن النتائج

٨٠ - يقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم تقرير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات كجزء من التقرير السنوي الذي تقدمه المديرة التنفيذية إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. ويقترح الصندوق أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا أكثر شمولا عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، كجزء من التقرير السنوي إما في السنة الأخيرة للإطار أو في السنة التي تلي انتهاء الدورة. وسيحدد التوقيت الفعلي للتقرير النهائي للإطار التمويلي المتعدد السنوات بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنسيق دورات تقديم التقرير. وستغطي التقارير السنوية والتقرير الذي يقدم كل أربع سنوات بشكل رئيسي أشكالا واحدة للمعلومات إلا أنها ستختلف في مدى التغطية وعمق التحليل.

٨١ - ويهدف تقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات السنوي إلى تغطية المعلومات التالية:

(أ) التقدم المحرز سنويا في المساهمة في بلوغ الغايات وتحقيق النتائج المحددة في إطار النتائج؛

(ب) حالة التنفيذ المالي لإطار الموارد بما في ذلك تنفيذ البرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي واستغلال الموارد في السنة السابقة حسب أولويات البرامج والفئات القطرية. وسيتم أيضا تحليل أنماط الإنفاق التي تتفق مع إطار النتائج المقترح بالمدى الذي يسمح به نظام التكويد.

٨٢ - وفي نهاية دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، سيجري تقديم تقرير أكثر تفصيلا يغطي فترة الإطار بأكملها. وسيوضح الاستعراض والتحليل اللذان يجريان كل أربع سنوات التغييرات الحاصلة خلال فترة الإطار على صعيد الأهداف والأداء التنظيمي على صعيد النتائج. وحيث يكون الإسناد ممكنا، سيتم التركيز على تحقيق الغايات ومساهمة الصندوق. وسيشمل الإبلاغ تحليلا متعمقا لاستراتيجيات الصندوق في التأثير على حالة الغاية وإدارة برامج الصندوق لتحقيق النتائج خلال فترة الإطار. وستكون المعلومات المستمدة من

الاستعراض السنوي والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والتحليل والدروس المستفادة خلال الدورة الأولى للإطار التمويلي المتعدد السنوات أساسا لصياغة الإطار الثاني الذي يغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٨٣ - وسيقدم التقرير السنوي الأول عن الإطار التمويلي في عام ٢٠٠١، وسيغطي سنة ٢٠٠٠. ونظرا لمحدودية توافر البيانات على جميع المستويات، والإدخال التدريجي للعناصر والتعديلات الجديدة في النظام القائم اللازمة للإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإن تغطية ونوعية التقرير المتعلق بنتائج الإطار ستتحسنان تدريجيا على مدى دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وكتدبير مؤقت، يقترح الصندوق رصد تنفيذ الإطار نفسه ورفع تقرير عنه سنويا، بالإضافة إلى الإبلاغ قدر المستطاع عن النتائج. ويتوقع أن تغطي محتويات التقرير في عام ٢٠٠١ بشكل رئيسي التقدم المحرز في تنفيذ الإطار، مع الإشارة بشكل خاص إلى استخدام أطر التسجيل في تخطيط ورصد وتقييم البرامج، ووضع البيانات الأساسية للنتائج، وتحسين المبادئ التوجيهية لوضع البرامج والرصد والتقييم والإبلاغ، وجوانب تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات الرئيسية الأخرى التي سيتم تحديدها.

٨٤ - ومع تطور آلية الإبلاغ تدريجيا، سيتحول العنصر الرئيسي للتقرير السنوي للإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى الأداء التنظيمي على صعيد النتائج. وسيستفيد الصندوق من آليات التقارير الداخلية القائمة قدر المستطاع، ويتفادى إنشاء نظام إبلاغ منفصل. وستكون التقارير السنوية المقدمة من المكاتب القطرية، والتقارير السنوية للبرامج المشتركة بين الأقطار وتقارير برنامج المشورة التقنية المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بتقديم التقارير عن نتائج ومؤشرات الإطار. وستعتمد آلية تقرير الإطار التمويلي بالضرورة على قدرة مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان ونظرائها الوطنيين للانتقال نحو العمل بنهج الإدارة بالنتائج.

٨٥ - وستبذل الجهود للاستفادة القصوى من المعلومات المتاحة للإبلاغ على مستوى الغاية. ولا يمكن بالضرورة تحقيق تغييرات على مستوى الغاية في المدى القصير. إلا أنه إذا كانت البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز نحو بلوغ غاية ما في سنة محددة متاحة، فسيقدم تقرير عن ذلك بالاضافة إلى التقدم المحرز في كل ناتج في إطار مجالات الغاية المحددة.

٨٦ - وستتم عملية الإبلاغ على مستوى الغاية والناتج ببيان عدد البلدان التي حدث فيها تغير في المؤشرات، إلا أنه ينبغي معالجة وتفسير هذه المعلومات بعناية لأنها لا تعكس اختلاف حجم جهود الصندوق في كل بلد، أو حجم وتغطية السكان المستفيدين. وسيوجه اهتمام خاص أيضا لتحليل الحالات الهامة والصعبة التي قد لا يمكن الحصول عليها بالتركيز على المعدلات. ومن شأن التقارير الانتقائية المتعمقة عن بعض المواضيع والاستراتيجيات القائمة

على أساس نتائج استعراضات منتصف المدة، وتقييم المشاريع والبرامج، والتقييمات المواضيعية، واستعراضات تطبيق السياسات أن تتيح رؤية أوسع للأداء وأن تكمل التحليل الشامل للمؤشرات. وينظر الصندوق في إمكانية تقييم الاستراتيجية التي يشار إليها كل سنة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، من أجل تقييم أهميتها وفعاليتها.

٨٧ - ومع تقديم أول إطار تمويلي متعدد السنوات للصندوق إلى المجلس التنفيذي، يمكن أن تبدأ العملية الرسمية لإعلان التبرعات لعام ٢٠٠٠. ويُتوقع أن تشرع الحكومات في إبلاغ الصندوق رسميا عن تبرعاتها لعام ٢٠٠٠، فضلا عن إعلان التبرعات لسنوات عديدة من قِبَل الجهات المانحة القادرة على ذلك. وكما نوقش أعلاه سينظر الصندوق في مسألة تقديم تقرير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية. ويجب أن يتم بحث توقيت وعملية إعلان التبرعات بعناية كما أن المدير التنفيذي يسعى إلى الحصول على توجيهات من المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة. ويرغب الصندوق، كأحد الخيارات المتاحة لتيسير عملية إعلان التبرعات في تقديم تقارير شفوية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات في الدورة العادية الثانية، قبل تقديم التقرير الخطي في الدورة السنوية.

٨٨ - ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء التعديلات الداخلية والخارجية الضرورية لتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات بنجاح، وهو يدرك أن هذه العملية لا بد أن تكون طويلة المدى ومرحلية. وعند الشروع في هذا العمل، فإن الصندوق يعتمد بشكل كبير على المجلس التنفيذي للوفاء بالتزامه في توفير مستوى أعلى من الموارد الأساسية وزيادة إعلان التبرعات لسنوات متعددة. ويمثل التوجه نحو نهج الإدارة بالنتائج عملية مشتركة بين الصندوق والمجلس التنفيذي، وهو محاولة مشتركة لوقف التدني الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية والجزء المخصص للقطاعات الاجتماعية، وخاصة السكان والصحة الإنجابية. ويدرك الصندوق أن ذلك سيستلزم قيام أعضاء المجلس بأنشطة للدعوة على نطاق واسع داخل بلدانهم، وتقديم التزامات جديدة من الحكومات للمساعدة الإنمائية الدولية المستدامة. ويعول الصندوق على كل عضو في المجلس التنفيذي ليكون سفيرا للصندوق، ويقدم له الدعم في اختبار نهج جديدة لجمع الأموال وتوسيع شبكة الممولين المحتملين.

## خامسا - الإجراء الذي سيتخذه المجلس التنفيذي

٨٩ - قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مقرر على أساس المعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

---